جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

الموسومة بـ:

التنمية المحلية بين أداء المجالس المنتخبة والتحديات المستقبلية دراسة حالة لبلدية المعمورة ولاية سعيدة 2022/2018

إشراف:

- بن علي حسين

إعداد الطالب:

الدكتور موكيل عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة:

– الدكتور شاربي محمد	رئيسا
– الدكتور موكيل عبد السلام	مشرفا
– الدكتور شيخاوي أحمد	عضوا
– الدكتور بن زايد أمحمد	عضوا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:
" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أشكر الله عز و جل الذي أعانني و وفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر و التقدير للأستاذ الدكتور موكيل عبد السلام الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على عملي هذا، و ما قدمه لي من نصائح و إرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة. كما لا أنسى أيضا شكر الدكتور شيخاوي أحمد على توجيهاته القيمة.

أشكر كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة سعيدة.

أشكر كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

الإهداء

إلى من لا ينكر فضلهما إلا جاحد جاهل، إلى من انتظرا نجاحي طويلا إلى من وقفا معي دوما و نعمت بحسن تربيتهما إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما وأدام عليهم لباس الصحة والعافية.

إلى كل الإخوة الكرام جمال الدين، عبد الحميد، أحمد، سعاد، سهام

إلى سندي في الحياة زوجتي الكريمة.

إلى أصدقائي الأحباء.

إلى كل عمال قطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية سعيدة.

إلى كل عمال المجلس الشعبي ببلدية المعمورة.

إلى الأستاذ الدكتور موكيل عبد السلام.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

حسين بن علي

قائمة المختصرات

المختصرات والرموز	معانيها الواردة في المذكرة
PCD	المخطط البلدي للتنمية
PSD	المخطط القطاعي للتنمية
APC	المجلس الشعبي البلدي
APW	المجلس الشعبي الولائي
PDAU	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
FCCL	الصندوق المشترك للجماعات المحلية

المقدمة:

لقد أثار موضوع التنمية الكثير من الجدل والنقاش بين الباحثين والعلماء في مختلف الأوساط العلمية، حيث يرجع ذلك بالدرجة الأولى لتعدد السياقات المعرفية التي يتداول فيها استخدام هذا المفهوم واختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي تتعرض له.

فقد عرف موضوع التنمية عدة أطر نظرية ومرجعيات فكرية حاولت كلها معالجة وتحليل الواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي وحتى الثقافي للتنمية، كما حدث مع الفكر الماركسي ونظرية التحديث بمختلف اتجاهاتها وغيرهما من النظريات التي بدت متناقضة في الكثير من جوانبها حيث نجد أنها أهملت في الكثير من الأحيان الخصوصيات الإجتماعية والتاريخية لمختلف المجتمعات المحلية التي تتميز بعناصر ثقافية متباينة وتركيبات وبناءات اجتماعية متنوعة تجعل من النماذج التنموية الجاهزة التي حاولت هذه النظريات اقتراحها صعبة التحقيق على أرض الواقع.

كما تأخذ المشاركة الإجتماعية في عملية التنمية على المستوى المحلي في المجتمعات المعاصرة أشكالا وآليات متباينة، تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي السائد في كل مجتمع وبحسب التقسيم الإداري المتبع في كل دولة.

وتجدر الإشارة هنا إلى الإرتباط الكبير بين مسألة المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية وبين طبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع حيث نجد أن النظام الديكتاتوري الشمولي الذي يتميز بهيمنة التسيير المركزي لمختلف شؤون المجتمع ينتج شكلا شديدا من البيروقراطية ويقضي على روح أي مبادرة مجتمعية في التنمية سواءًا في التخطيط أو التنفيذ أو في أي أمر يتعلق بالتنمية لا سيما على المستوى المحلي.

أما في النظام الديمقراطي الذي يتميز بالتعددية الحزبية والفكرية وباللامركزية الإدارية فإن الفرد يكون فيه هو محور كل العمليات القائمة في المجتمع من خلال مشاركته في تسيير وإدارة كل الأمور والقضايا التي تحدد مصيره والتي ترسم وتخطط لمستقبل حياته بدءا بالمستوى المحلي وصولا إلى المستوى الوطني.

وتتجسد أيضا هذه المشاركة الإجتماعية على أرض الواقع عن طريق المجالس المحلية المنتخبة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعيات والأحزاب السياسية ولجان الأحياء وغيرها من التنظيمات الرسمية والغير رسمية، التي تشارك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مختلف الأعمال والمبادرات التنموية.

ولعل من أكثر هذه التنظيمات فعالية وتعبيرا عن المشاركة الرسمية للأفراد أو المواطنين المحليين في إحداث التنمية المجالس المحلية المنتخبة التي تعتبر أجهزة رسمية يشارك من خلالها المواطنون عن طريق ممثليهم المنتخبين مع الدولة في إدارة شؤونهم المحلية وتسيير مختلف المشروعات التنموية.

وتعمل هذه المجالس المحلية في الجزائر على مستوى الإدارة المحلية التي تتخذ البلدية كوحدة أساسية في التنظيم الإداري تعلوها الدائرة ثم الولاية مستمدة ذلك من النموذجين الفرنسي واليوغسلافي، اللذين يعتبران الإدارة المحلية أسلوبا إداريا يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة عن طريق موظفين تعينهم الدولة يتولون المصالح التقنية والتنفيذية وبين هيئات محلية منتخبة تتمثل في المجالس الشعبية المحلية، التي تباشر أعمالها تحت رقابة ووصاية الدولة.

لقد حاولت السلطات الجزائرية أيضا تنظيم مشاركة المجالس الشعبية البلدية في مجال التنمية المحلية من خلال تمكينها من إعداد المخطط البلدي للتنمية رغم التوجه الحكومي نحو إقتصاد السوق الذي يعتمد على الإستثمار الخاص بشكل كبير إلا أن هذا المخطط يبقى الأداة المفضلة والأساسية للتنمية المحلية في البلدية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي تهتم بتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب وشق الطرقات وقنوات الصرف الصحي.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي من تمكين المجالس المنتخبة (البلدية) من إعداد المخطط البلدي للتنمية هو محاولة تكريس سياسة اللامركزية الإدارية التي تطمح الجزائر إلى تحقيقها منذ الإستقلال ،لا سيما في مجال التخطيط حيث لا تنحصر مشاركة البلدية في تخطيط التنمية على المستوى المحلي فقط بل تتعدى ذلك حتى إلى المستوى الوطني عن طريق مساهمة البلدية في التحضير وانجاز المخطط الوطني

للتنمية وفق ما تسمح به الإمكانات البشرية والمادية لكل بلدية، في إطار الصلاحيات المخولة لها قانونا.

لكن من الناحية العملية يلاحظ أن أعضاء هذه المجالس يشتكون دائما من عدم قبول معظم مقترحاتهم، بالنسبة لمشروعات التنمية المحلية التي يقدمونها للولاية حيث يرون أنفسهم أقدر من الولاية في تحديد أولويات سكان البلدية لأنهم يعيشون فيها وبالتالي فهم أكثر واحتكاكا بأفرادها وأكثر دراية بمشكلاتهم ومعاناتهم وبالتالي فهم الأحق والأقدر على تحديد الأولويات ومعرفة أنسب المشروعات لهم ونظرا لأهمية التنمية المحلية اتجهت الجزائر إلى الإهتمام أكثر بالمجالس المنتخبة كونها تشكل اللبنة الأولى والخلية القاعدية في هرم الدولة وكونها تتحكم في العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط وتوجه ورقابة وإشراف وهي التي يمكن لها حصر الحاجات الملحة وتحديد أولويات العمل الواجب القيام به كما جاء هذا الإهتمام في إطار الإتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين دورهم في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع المحلي في جميع المجالات بصفة عامة ، ولذلك سعت الجزائر إلى تطوير نظام الجماعات المحلية من خلال إصدار قانون البلدبة 90-08 وقانون الولاية 90-09 ثم القانون الجديد للبلدية 11- 10 وقانون الولاية 12- 07 .

لقد أصبحت الجماعات المحلية اليوم ذات إختصاصات واسعة باعتبارها مؤسسات للتنمية المحلية بكل أبعادها وهي تشكل الوسيط بين المواطن الإدارة المركزية

ومن هذا المنطلق أحاول من خلال هذه الدراسة تحديد وظائف وأدوار المجالس المنتخبة في مجال التنمية المحلية

أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- أسباب ذاتية :الرغبة في الكشف و التعرف أكثر على السياسات التنموية المحلية في الجزائر وبالأخص بلدية المعمورة.

- أسباب موضوعية: معرفة ما تقوم به بلدية المعمورة - ولاية سعيدة - من أدوار في تحقيق التنمية المحلية و النهوض بمجتمعها المحلي.
- لقد أصبحت التنمية المحلية أحد المواضيع الهامة حيث أصبحت تحتل جزءا مهما في برامج الحكومة الجزائرية وأحد أهم أولوياتها.
- زيادة التوجه العالمي نحو اللامركزية الإدارية والإهتمام بها.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية : تكمن أهمية البحث العلمية في أن المجالس المنتخبة لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية والهيئة الأساسية لها وهذا بحكم قربها من المواطن و وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون المواطنين وتحسين أوضاعهم الإقتصادية و الإجتماعية والصحية وحتى البيئية، كما أن التنمية الوطنية لا تتحقق إلا بدفع عجلة التنمية المحلية في كافة الولايات والبلديات ولذلك أصبحت الجزائر تولي إهتمام كبيرا للنظام اللامركزي.

الأهمية العملية : كما أن الجماعات المحلية هي نقطة البداية في إرساء نظام ديمقراطي يحقق المشاركة الشعبية ويحقق الإستقرار من خلال شعور المواطن بتواجد الدولة وحضورها الفعلي إلى جانبه وفي خدمة مصالحه.

الهدف من الدراسة:

- دراسة ماهية التنمية المحلية، ومفاهيمها المختلفة وارتباطها بالمجالس المنتخبة.
- دراسة سياسية تتمثل في المجالس المنتخبة وطرق تشكليها.
- إعادة مراجعة التقسيم الضريبي، عن طريق تحصيل الضرائب لفائدة الجماعات المحلية مباشرة دون المركز.
- إشكالية التسييرعلى اعتبار المجالس المنتخبة فاعل أساسي في التنمية المحلية.

أدبيات الدراسة :

لقد تطرق في دراسة هذا الموضوع العديد من الباحثين من بينهم:

"جديدي عتيقة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2013/2012 لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وادارة محلية بعنوان **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا** بحيث تطرقت الباحثة في دراستها إلى الإدارة المحلية بتحديد مفهومها ومقارنتها مع الحكم المحلي وابراز أهم الأهداف الإدارة المحلية ومقوماتها وقامت بالتطرق إلى:

دراسة تطور نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية مع ابراز أهم المبادئ التي ترتكز عليها الادارة المحلية. وفي الأخير تطرقت إلى دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بسكرة كتنظيم إداري لا مركزي.

"عثمان عزيزي" بجامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية سنة 2008 في مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة العمانية بعنوان دور **الجماعات المحلية في التسيير والتنمية ولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة** بحيث تطرق الباحث إلى عرض ماهية التنمية وأبعادها ودور الإدارة المحلية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وقام بدارسة وضعية التنمية المحلية في ولاية خنشلة من خلال إبراز وضعية التنمية في بلدية قايس وبلدية الرميلة، من خلال التعريف بالبلديتين وابراز مصادر تمويلها وحجمها .

"خنفري خيضر" بجامعة الجزائر3 ، سنة 2011/2010 بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ،في أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق** بحيث تناول الباحث في دراسته تعريف التنمية المحلية، ونظريات ومقومات وأهداف التنمية المحلية ثم تطرق إلى مفهوم التمويل المحلي ومصادره وعلاقة التنمية المحلية قام بها الباحث " شويح بن عثمان" بجامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2011/2010 في مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون العام، بعنوان **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية** بحيث تطرق الكاتب في دراسته إلى النظام القانوني

للجماعات المحلية ونظم إدارتها في الجزائر كوسط للتنمية المحلية، ثم تناول الدور التنموي للبلدية، من خلال إبراز مظاهره وآلياته، وتطبيقاته، مدعماً ذلك بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنمية بالبلدية.

وأخيرا قام باستخلاص النتائج التي توصل إليها مقترحا مجموعة من الحلول إدراكا منه بأن التنمية المحلية هي اهتمام يخص جميع أطراف المجتمع.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى أمكن المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر تجسيد وتفعيل العملية التنموية وماهي حدود الإمكانات المتاحة لبلدية المعمورة ولاية سعيدة من أجل انجاح تجربتها التنموية؟

الفرضيات:

حتى أتمكن من دراسة هذا الموضوع اقترحت الفرضيات التالية:

- المجالس المنتخبة هي الأداة الضرورية لتحقيق التوازن بين الأقاليم في عملية التنمية المحلية إذا ما توفرت لها الوسائل الملائمة و الدعم اللازم في إنجاح خطط التنمية المحلية.

- فشل المجالس الشعبية البلدية في الوصول إلى تنمية محلية ناجحة يعود إلي عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة و الإمكانيات المتاحة.

- الكشف عن أهم المعوقات والصعوبات، التي تعترض عمل المجالس الشعبية البلدية في

الجزائر ومشا ركتها في إحداث التنمية المحلية وهذا بغرض توجيه أنظار السلطات المعنية للعمل على إزالتها وتفاديها في المستقبل.

مناهج و إقترابات الدراسة

أ - المناهج :

منهج دراسة حالة:

ولضرورة تحديد وحصر الدراسة في نموذج بلدية المعمورة فقد انتهجت هذا المنهج حتى نتمكن من دراسة الموضوع من مختلف جوانبه ميدانيا وبالتالي معرفة ما

يقوم به المجلس المنتخب لبلدية المعمورة من دور في تحقيق التنمية المحلية بهذه المنطقة

المنهج التاريخي:

يساعد هذا النموذج في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة واعتمدت عليه كونه يتناول التطور التاريخي للتنمية المحلية.

ب - الإقترابات:

الاقتراب المؤسسي كونه يهتم بالأبنية و الهياكل و الأطر الرسمية، و يعتمد هذا الإقتراب على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة ونحن بصدد دراسة المجالس المنتخبة لابد من التطرق للنظام القانوني لها.

- **إقتراب الجماعة:**

إن ازدياد حجم المجتمعات المعاصرة وتعقد العلاقات الاجتماعية لم يعد بإمكان الفرد أن يلعب الدور الذي كان من الممكن له أن يلعبه من قبل. ولم يعد بمقدور الفرد الحفاظ على مكاسبه سوى بالدخول في تجمعات يتفاعل أفرادها معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة، الأمر الذي يقودنا للحديث عن المجالس المنتخبة ودورها في تحقيق التنمية على الصعيد المحلي لتحقيق مصالح أعضائها من خلال الضغط - بصورة أو بأخرى - على صانعي القرار في المجتمع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في إقليم ولاية سعيدة وبالضبط في بلدية المعمورة التي تبعد عن مقر الولاية بـ 42 كلم.

الحدود الزمنية: قدرت المدة الزمنية للدراسة الميدانية وجمع المعلومات بحوالي أربعة أشهر بالنسبة للجانب النظري و ستة أشهر للدراسة ككل للسنة الجامعية 2019/2018 والسنة الهجرية 1440/1439.

صعوبات الدراسة :

كأي عمل بحثي هناك صعوبات وجدتها وانا أنجز هذا العمل المتواضع فالمرحلة الحساسة التي تمر بها الجزائر هي ما زادت هذا العمل تعقيدا واستمرار

الحراك التي تنادي به حناجر الشعب من خلال الإصرار على تغيير النظام ووجدت نفسي مكبلا حين رفع سكان بلدية المعمورة شعار التغيير ومطالبتهم برحيل المجلس ككل وذلك بغلقهم للبلدية مدة فاقت الشهرين فوقع انسداد داخل المجلس واصبح من المستحيل الحصول على معلومة في ظل الفوضى التي غطت المنطقة .

هيكل الدراسة :

لقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين نظري وآخر تطبيقي:

أما الفصل الأول يتناول الإطار العام للتنمية المحلية والمجالس المنتخبة، في مبحثه الأول تحت عنوان الإطار النظري للتنمية المحلية فيتجزأ بدوره إلى ثلاثة مطالب تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية المحلية كمطلب أول، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى أهم النظريات التي تناولت التنمية المحلية أما المطلب الثالث فتناولنا فيه أهم القواعد المفسرة للتنمية المحلية.

بينما تناول المبحث الثاني المعنون بالمجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية ثلاثة مباحث حاولنا التطرق من خلاله إلى البلدية وهيئاتها كمطلب أول ثم الولاية كمطلب ثاني وفي المطلب الثالث تناولنا فيه آليات المجالس المنتخبة في تجسيد التنمية المحلية.

أما الفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي حول دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المعمورة أين تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول دراسة جيوستراتيجية لبلدية المعمورة قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب حيث عرفنا بالمنطقة * المعمورة* كمطلب أول وتناول المطلب الثاني طبيعة التضاريس والسكان لبلدية المعمورة ثم التطرق إلى الإمكانيات التنموية كمطلب ثالث وفي المبحث الثاني خصص للتعليق على تجربة بلدية المعمورة في العملية التنموية حيث تناول المطلب الأول الإنجازات التنموية والمتوقعة للمجلس الشعبي البلدي الممتدة من 2017- 2021 والمطلب الثاني حول أشغال المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة ثم آفاق التنمية ببلدية المعمورة وأهم التطلعات المستقبلية كمطلب ثالث لهذا المبحث.

في المبحث الثالث والأخير تحدثنا عن أهم الإصلاحات والإنجازات للكومة الجزائرية في المجال المحلي أين تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول

جاء بعنوان الإصلاحات المالية والإقتصادية ثم المطلب الثاني تحت عنوان الإنجازات السياسية والإدارية لنقيم بعدها هذه الإنجازات ونحصرها في عنوان إخفاقات الإصلاح المحلي كمطلب ثالث وأخير

تمهيد:

يكتسي هذا الفصل الذي يحمل عنوان الإطار العام للتنمية المحلية والمجالس المنتخبة أهمية بالغة بالنسبة لهذا البحث، حيث يعتبر بمثابة المدخل الأساسي لبابه الأول والموجه الرئيسي لكل عناصره اللاحقة وذلك لأنه يعالج إطاره المفاهيمي وجانبه النظري، بكل تصوراته الفكرية وخلفياته التحليلية، حيث سنسعى من خلاله إلى إبراز إشكالية هذه الدراسة مع تسليط الضوء على أهمية موضوعها، الذي يتناول مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.

دون أن ننسى توضيح وتحديد أهم المفاهيم التي يقوم عليها هذا البحث، إضافة إلى ذلك سنعمل على عرض وتحليل أهم النظريات السابقة، التي حاولت معالجة مسألة التنمية .

إن المجالس المنتخبة، تعتبر أحد أهم مؤسسات تفعيل الديمقراطية المحلية، من خلال تحفيز الأفراد المحليين على المساهمة أو المشاركة في العمل أو المهام الجوارية، التي تهدف أساسا إلى إنعاش التنمية المحلية بالبلديات وهذا ما يشكل جوهر إشكالية هذا البحث.

I - المبحث الأول : الإطار النظري للتنمية المحلية

I-1المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية

I-1-أ تطور مفهوم التنمية المحلية

لقد بدأت تظهر البوادر الأولى للإهتمام بالتنمية المحلية من خلال تزايد إهتمام الدول بالتسيير على الصعيد المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي.

بداية أطلق على مصطلح تنمية المناطق الريفية والمحلية، مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944 عندما رأت سكريتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخد بتنمية المجتمع وإعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبردج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين ظروف المعيشية للمجتمع ككل. وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج الدي عقد لمناقشة مشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي[1]

ظهر مفهوم التنمية الريفية حيث عرفت بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية دينامكية تهدف إلى إحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الدي يمكن المجتمع من زيادة الموارد المسيرة والإستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة ودلك عن طريق إستيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير[2]

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 حيث إعتبر التنمية الريفية عملية متكاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص العمل وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان.

بعد كل هذا ظهر مفهوم التنمية المحلية، كون أن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية وبالتالي أصبحت

---

[1] أحمد رشيد، **الإدارة المحلية والتنمية المفاهيم العلمية**،ط2 ، القاهرة: دار المعارف ،1981، ص31.

[2] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية**، القاهرة: دار المعارف،1982، ص 61.

التنمية المحلية تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية فهي عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة، ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي[3]

تعريف التنمية المحلية:

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت هذه الأخيرة بإهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها :

التنمية المحلية عملية يتمكن من خلالها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه أو ترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أولوياتها ثم إذكاء الثقة والرغبة من طرف القائمين على شؤون المجتمع في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف ثم القيام بالعمل اتجاهها، ومن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعامل والتضامن في المجتمع.

وفي تعريف آخر للتنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للإرتقاء بمستوى المجتمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا. من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[4].

كما تعرف أيضا: عملية التغيير التي تتم في السياسة العامة المحلية والتي تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة بكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة

من خلال التعاريف السابقة حول التنمية المحلية تتشكل العناصر التالية :

---

[3] **المرجع السابق** ،62.

[4] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، ط2، الإسكندرية: الدار الجامعية،2001، ص184.

1/ **برنامج مخطط:** يتركز على الإحتياجات الكلية للمجتمع كون أن التخطيط الكفىء هو الطريقة المثلى التي تضمن إستخدام جميع الموارد الوطنية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وإنسانية لكي تحقق القي والرفاهية للمجتمع [1]

2/ **المشاركة المحلية:** تعبر المشاركة الشعبية أحد القواعد الأساسية للتنمية المحلية ذلك أن مشاركة سكان الهيئة المحلية بعدد كبير يؤدي إلى تنفيذ المشاريع الرامية للنهوض بهم وكذا إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة

3/ **المساعدات الفنية:** وهي ما تقدمه وتوفره الهيئات الحكومية لأن عملية التنمية ترتبط بعنصرين مهمين هما العنصر البشري والعنصر المادي.

4/ **التكامل بين التخصصات:** وتعني ذلك التكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض

5/ **بناء الأساس المادي للتقدم:** إن بناء الأساس المادي مهم لأن التنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية للهيكل الإنتاجي.

6/ **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل المحلي سواء تعلق الأمر بالدخل المحلي أو الوطني لأي تنمية يعد عصب التنمية ومحركها الأساسي فعلى أساسها يتم برمجة المشاريع التي تساهم بدورها في زيادة التنمية المحلية الحقيقية [5]

لما كانت التنمية المحلية في الأصل حركة شعبية واعية ، ومخططة تهدف إلى رفع مستوى معيشة السكن المحليين في منظومة متكاملة مع السياسات العامة للحكومة المركزية فهناك ضرورات :

- إتاحة المعلومات بشفافية للسكان المحليين وممثليهم بما يحقق لهم إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط المحلي بكفاءة وبطريقة صحيحة وناجحة.
- إتاحة الفرصة للسكان المحليين في الإشراك في وضع الخطط التنموية من خلال مجموعات تتشكل من المنتخبين و المجتمع المدني بكل مكوناته على أن

[5] **المرجع السابق** ،ص185

- تكون هذه الآلية قانونية ولها شرعية ذلك أن التخطيط المحلي بالمشاركة أنجح الطرق والسبل لتحقيق تنمية محلية حقيقية ومستدامة.

من خلال ما تطرقنا إليه في مطلبنا هذا والذي تناولنا فيه تطور مفهوم التنمية المحلية إضافة إلى العناصر المشكلة للتنمية المحلية سنحاول من خلال المطلب الثاني توضيح وتفسير أهم القواعد الأساسية لعملية التنمية المحلية ، وباعتبارها عملية محسوبة التكاليف ومدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج إقتصاديا وإجتماعيا ... ولهذا نجدها تقوم على جملة من القواعد والمبادئ المدروسة والمجربة من خلال الممارسات السابقة .

I-1-ب المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية

1- نظرية أقطاب النمو: يمثلها كل من فرانسو بيرو وبودفيل ، هيرشمان وغيرهم ، لكن كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة[6].

كما يعرف **فيليب إيدلو** هذه النظرية بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة، أما بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي بين الفضاءات .

2- **نظرية القاعدة الإقتصادية:** هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فإن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدي والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول **كلود لكور**"النمو الحضاري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل ، هذه المداخيل تتمتع بتوفير وإشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو"

---

[1] عثمان عزيزي،**دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية**،مذكرة ماجيستير،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمومية،جامعة خنشلة، الجزائر،2008،ص25

تقسم هذه النظرية الأنشطة الإقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية.

النشاطات القاعدية: هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب لمداخيل من الخارج مثل السياحة.

النشاطات الداخلية: هي الأنشطة الموجه لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

3- **نظرية التنمية من تحت**: هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الإقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الإقتصاد العالمي، أهمها إرتفاع أسعار الطاقة (البترول) وتكاليف النقل وانخفاض ميزانية الدولة مما أدى إلى طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات وإهتمامها أكثر بالجوانب الإجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم، حيث يقول لويس قويقو حسب هذه النظرية أن التنمية المحلية تعبير عن تضامن محلي هذا التضامن يخلق علاقات إجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتمكين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية إقتصادية[7]

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي :

الجانب الثقافي: الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم على أساس كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

الجانب الإقتصادي: والمتمثل في إستغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها.[2]

4- **نظرية المقاطعة الصناعية**: تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها ألفريد مارشال Alfred Marchal 1890 حيث أنه أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي

[7] **المرجع السابق** ، ص26.

أطلق عليها إسم مقاطعة صناعية هذه الأفكار ظهرت على يد الإقتصادي الإيطالي بيكاتيني 1979 خصوصا على مستوى إيطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي.
تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة يعود عليها بالنفع حيث يؤدي إلى :

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع.
- الإستفادة من يد عاملة مؤهلة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

5- **نظرية الوسط المجدد:** هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، وهذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على إستيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال المتغيرات والتراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط أي الإقليم.

I-1-ج المطلب الثالث:القواعد الأساسية للتنمية المحلية

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغيير حضاري مقصودة الوجهة من هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية حسب رؤى الباحثين في هذا المجال:

1- **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:** من أهم المبادئ الأساسية للتنمية مشاركة أفراد المجتمع المحلي، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم القتصادية والإجتماعية كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية خاصة في مجال الإدخار والتوفير والإستهلاك.

فإشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث تحقيقا أمثلا للأهداف المرجوة من عملية التنمية المحلية ذلك لأن إقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه إتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الأفعال الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات[8]

كما أن مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية ، مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات التي تعمل على تنمية مجتمعهم فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالإنتماء إلى مجتمعهم المحلي مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة في المجتمعات التقليدية التي يشكل فيها جمود التراكيب الإجتماعيةوالإقتصادية من خلال القيم والتقاليد الراسخة لدى هذه المجتمعات أهم عائق أمام التجديدات والمشروعات التنموية القائمة في المجتمع.

2- توافق المجهود التنموي مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:

حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة ، ذلك أن إشباع الحاجات يزبد من ثقة الأفراد ويحفزهم اكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية

فإدراك الأفراد بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة التي تلبي حاجاتهم وتحد من مشاكلهم ومعاناتهم يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع.

كون أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة والتي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع

---

[1] الصالح ساكري،**المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية**، دراسة ميدانية لولاية باتنة ،مذكرة ماجيستير،قسم علم الاجتماع والديمغرافي ،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية،الجزائر،2008،ص 171.170.

الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يشكل قاعدة أساسية ومبدأ جوهريا في أي عملية تنموية في المجتمع.

3- تكامل المشروعات والخطط التنموية:

حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعية متداخلة بطبيعتها وتؤثر على بعضها البعض.

كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج ويوفر الكثير من الجهد والوقت والمال ،ويقضي على العديد من العوائق خاصة تلك الغير[9] متوقع منها وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكل مبدأ أساسي من مبادئ التنمية المحلية سواء تصورا أو تنفيذا.

4- الإعتماد على الموارد المحلية المتاحة:

يقصد بالموارد المتاحة المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي ، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع إقتصادي كبير في التنمية المحلية ، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات ، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والإستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ كما أن القادة المحليين بإعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة ، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع

فالإعتماد على الموارد المحلية يعتبر أهم قواعد التنمية المحلية التي تحدث التغيير الحضاري المقصود من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط قديمة وهي

[9] **المرجع السابق** ، ص 172

طريقة تحقق التكيف الإجتماعي السليم مع التجديدات التي أدخلت من خلال إستعمالا للموارد المحلية المتاحة في المجتمع[10].

5- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي:

تقوم هذه القاعدة على عدم الإكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الإستفادة من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ المشروعات التنموية ذلك من خلال تدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة ...وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها خاصة وأن معظم المجتمعات المحلية تعاني من نقص الموارد الطبيعية وندرة الطاقات البشرية المحلية الكفأة ، وهذا ما يستدعي ضرورة الإستفادة من المساعدات الحكومية التي تشكل عصب النشاط التنموي المحلي في مثل هذه المجتمعات.

6- الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العارفين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الصحية والتربوية والمشروعات الإقتصادية ذات العائد السريع والتي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الإبتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية ذلك لأن هذا النوع من المشروعات يتطلب خبرات فنية معقدة كما يدفع بالملل وقلة صبر أفراد المجتمع المحلي مما يجعلهم يطالبون بالعائد السريع وإنتقاد تلك المشروعات طويلة الأمد.

7- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذ تم حسن إستغلالها وأخذها بعين الإعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع تنموي [1] ، فلا طالما لعبت الخصوصيات الإجتماعية

[10] **المرجع السابق** ، ص 173

والثقافية دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك بإعتبارها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك إجتماعي أو إقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

8- التقويم: يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغيير الذي طرأ على الأفراد جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغيير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية[11].

فالتقويم يعتبر بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية التي تمكن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها بعد ذلك.

وعليه يمكن القول أن هذه القواعد السابقة تشكل المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية والتي يجب على المخططين والمنفذين والمشرفين في مختلف المستويات أخذها بعين الإعتبار، عند القيام بأي عمل أو مشروع تنموي في المجتمع المحلي وذلك دون إهمال القواعد الأخرى، التي اجتهد الكثير من الباحثين في الوصول إليها والتي من شأنها أن تساعد في إنجاح عمليات التنمية المحلية.

[11] **المرجع السابق** ، ص 174.

I-2المبحث الثاني: المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية

I-2-أ المطلب الأول: البلدية وهيئاتها

تعتبر البلدية قاعدة اللامركزية و مكان ممارسة حق المواطنة ، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم و التنمية المحلية و الخدمة العمومية الجوارية. تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تتوفر على هيئة مداولة يتم انتخابها عن طريق الاقتراع المباشر و تنتخب الهيئة المداولة من بين أعضائها الهيئة التنفيذية البلدية.

تتمتع بالشخصية المعنوية: اي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة ولها حق التقاضي أمام القضاء ،ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي ويمكنها إبرام العقود ،قبول الهبات ...الخ.

- تحدث بموجب قانون: أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون وهذا طبقا لقاعدة توازي الأشكال ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية (بالإضافة أو النقصان) بموجب مرسوم تنفيذي.[12]

عرفها قانون البلدية رقم 11 -10 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية " البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.

و تحدث بموجب القانون " وفي مادته الثانية " البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة و تشكيل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية "

وعليه فإن البلدية تمثل قاعدة اللامركزية ومكان ممارسة حق المواطنة ،كما تشكل فاعلا محوريا تهيئة الإقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية ومن هنا سوف أتطرق للمجالس المنتخبة وكيفية تشكيلها.

---

[1] عبد الله سرير،**الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق**،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر ، الجزائر،1988،ص 85.

هيئات البلدية

حسب ما نص عليه من قانون البلدية رقم 11 -10 المؤرخ في 2011/07/22 فان الهيكل التنظيمي لادارة البلدية في الجزائر يتشكل من هيئتين ، هيئة مداولة و هي المجلس الشعبي البلدي ، و هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي ، و ادارة تسهر على السير الحسن لمصالحها ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المجلس الشعبي البلدي

يعد المجلس الشعبي البلدي هيئة أساسية في تسيير وإدارة البلدية كجماعة إدارية لا مركزية إقليمية و عليه فإن دراسة المجلس الشعبي تقتضي أن نتطرق لتشكيله ولقواعد سيره ونظام مداولاته ولصلاحيته.

أولا: تشكيل المجلس

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية حيث يكون:

13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة

15عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة

19عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و50.000 نسمة

23 عضوا في البلديات التي يتساوى عدد سكانها بين 50.001 و100.000 نسمة

33عضوا في البلديات التي يتساوى عدد سكانها بين 100.001 و200.000 نسمة.

43عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.001 نسمة أو يفوقه[13]

[1] القانون العضوي رقم 1/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012،المتعلق بنظام الانتخابات،الجريدة الرسمية العدد 1 المادة 79.

يجدر التنبيه أن قانون 10/11 لم يعط أولوية لأي فئة من فئات المجتمع عن غيرها وهذا خلافا للمرحلة السابقة حيث كانت الأولوية معترف بها رسميا لفئة العمال والفلاحين و الثوريين

ثانيا: الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية

يتكون المجلس الشعبي البلدي من عدد من الأعضاء يتراوح بين 13 و 43 منتخبا بلديا حسب عدد السكان للبلدية يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، بطريقة الأغلبية النسبية حيث توزع المقاعد حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقــي الأقوى والمعامل الانتخابي.

رئيس المجلس الشعبي البلدي

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي المسؤول الأول في البلدية و هو رئيسها و يمثل الهيئة التنفيذية و ينتخب من بين أعضائه

أولا :التعيين

يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين .

و في حالة تساوي الأصوات ، يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا "

و في حالة عدم حصول أي قائمة على نسبة 35% على الأقل من المقاعد فانه يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح و هنا يكون الانتخاب سري و يعلن رئيسا المجلس المترشح الذي تحصل على أكثر الأصوات .

أما في حالة التساوي يجري دور ثاني في 48 ساعة و اذا ما تساوت الأصوات في هذه المرة يعلن المترشح الأصغر سنا رئيسا للمجلس الشعبي البلدي[14]

ثانيا : تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي

يتم تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي في الحفل الرسمي بحضور منتخبي المجلس أثناء جلسة علنية يرأسها الوالي أو ممثله خلال 15 يوم على الأكثر التي تلي

[1] عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ، ط3، الجسور للنشر و التوزيع ،الجزائر 2013 ، ص 385

إعلان نتائج الانتخابات و تكون بمقر البلدية في حفل رسمي و يعلن عن الرئيس بالإلصاق بمقر البلدية أو ملحقاتها الإدارية و مندوبياتها و يتم إعلان ذلك لعموم المواطنين .

بعد اتمام عملية التنصيب الرسمي يتم اعداد محضر بين رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتهية عهدته و الرئيس الجديد و هذا خلال 8 أيام تلي جلسة التنصيب. و ترسل نسخة من المحضر للوالي . و اذا حدثت عملية تجديد لرئيس المجلس الشعبي البلدي يلزم الرئيس الذي جددت عهدته بتقديم عرض حال عن وضعية البلدية.

ثالثا : انهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي

استنادا للأحكام الواردة في قانون البلدية قانون البلدية 11 – 10 " يمكن حصر حالات انهاء المهام في الحالات التالية : الاستقالة ، التخلي عن المنصب بسبب الاستقالة ، التخلي عن المنصب بسبب الغياب غير مبرر.[15]

صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي

لقد بين قانون البلدية الجديد 11 – 10 صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي و هي متنوعة منها ما يعود اليه باعتباره ممثلا للدولة و منها ما يعود اليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي و منها ما يعود اليه باعتباره ممثلا للبلدية.

أولا – باعتباره ممثلا للدولة :

حسب قانون البلدية تعتبر صلاحيات رئيس البلدية في هذه الحالة فيما يلي :

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى إقليم البلدية .
- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية. و من ثم فانه يعود أمر إضفاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية. و يجوز له أن يفوض إمضاءه إلى المندوبين البلديين و إلى كل موظف بلدي و يبلغ النائب العام.
- يتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية .

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 386 .

- يتولى عملية التصديق على الوثائق و يجوز له تفويض إمضاءه للمندوبين البلديين
- يتولى نشر القوانين و التنظيمات و اتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنفيذها في حدود إقليم البلدية.
- يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل الاحتياطات الضرورية لضمان سلامة و حماية الأشخاص و الممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها كارثة أو حادث.
- يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذ كل تدابير الأمن التي يستوجبها وضع البلدية
و ظروفها في حالة الخطر الجسيم أو الوشيك .
- يخول له اتخاذ كل القرارات المتعلقة بهدم الجدران و العمارات و البنايات الآلية للسقوط طبقا للتشريع و التنظيم الجاري بهما العمل.
- في حالة الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية التي تمس إقليم البلدية يناط برئيس المجلس الشعبي البلدي تفعيل مخطط الإسعافات لحماية الأشخاص و الممتلكات و يخطر الوالي المختص إقليميا بذلك.
- يعهد برئيس المجلس الشعبي البلدي اتخاذ كل الإجراءات المتعلق بالمحافظة على النظام العام بما يتضمنه هذا المصطلح من عناصر أساسية يأتي على رأسها الأمن العام و السكينة العامة و الصحة العامة و كذلك السهر على حماية البيئة و ضمان ضبطية الجنائز و المقابر حسب الشعائر الدينية المختلفة[16].
- يناط برئيس المجلس الشعبي البلدي حماية التراث التاريخي و الثقافي و رموز ثورة التحرير الوطني . و السهر على احترام المقاييس في مجال السكن و التعمير و نظافة الشوارع و الساحات العامة.
- من بين مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي الأخرى تسليم رخص البناء و التنظيم العقاريين .

[1] **المرجع السابق** ، ص 386.

ثانيا: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير لجلسات المجلس الشعبي البلدي فهو من يستدعي الأعضاء و يبلغهم بجدول الأعمال. و يتخذ كل الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذ مداولات المجلس . و يقدم بين كل دورة و أخرى تقريرا يضمنه تنفيذ مداولات المجلس. و حتى يتمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي من القيام بمهمة التنفيذ

و في آجال معقولة بخصوص مداولات المجلس. و تضم الهيئة الى جانب الرئيس نوابه و يتراوح عددهم من 2 الى 6 حسب تعداد أعضاء المجلس :

** نائبان (02) بالنسبة للمجالس المتكونة من 7 الى 9 مقاعد

** ثلاثة (03) نواب بالنسبة للمجالس المتكونة من 11 مقعد

** أربعة (04) نواب بالنسبة للمجالس المتكونة من 15مقعد

** خمسة (05) نواب بالنسبة للمجالس المتكونة من 23 مقعد

** ستــة (06) نواب بالنسبة للمجالس المتكونة من 33 مقعد

و يعرض رئيس المجلس الشعبي البلدي قائمة المنتخبين الذين اختارهم لشغل وظائف نواب الرئيس للمصادقة عليها من قبل المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة و هذا فيما لا يتعدى 15 يوما من تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي[17].

ثالثا: باعتباره ممثلا للبلدية:

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للبلدية في جميع التظاهرات الرسمية و الاحتفالات الثقافية . فهو يرأس المجلس الشعبي البلدي . كما يتولى تنفيذ ميزانية البلدية و يتابع تطور المالية البلدية ، و يتخذ المبادرات لتطوير مدا خيل البلدية، يتمتع بصفة الآمر بالصرف باسمها و لمصالحتها، و يبرم العقود المختلفة باسم البلدية، و يقبل الهدايا

و الوصايا طبقا للتشريع الجاري العمل به ويعهد اليه إبرام المناقصات و المزايدات

[1] **المرجع السابق** ، ص 387

طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ، و يتولى مراقبة حسن تنفيذها و يمارس حق التقاضي باسم البلدية و لحسابها ، و يتخذ كل القرارات المناسبة بهدف إيقاف التقادم أو إسقاطه

كما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المحافظة على أرشيف البلدية و حقوقها العقارية و المنقولة و توظيف عمالها و السهر على صيانة محفوظاتها و يسهر على حسن سير المؤسسات البلدية.

I-2-ب المطلب الثاني : تعريف الولاية و هيئاتها

تعريف الولاية:

الولاية هي وحدة أو مجموعة إدارية لامركزية إقليمية وجغرافية وليست مجموعة أو وحدة لامركزية فنية أو مصلحية أو مرفقية فقد وجدت و منحت الاستقلال و الشخصية المعنوية ومنحت قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي أساسا وليس على أساس فني أو موضوعي.

و الولاية بجهازها الإداري ونظامها القانوني واختصاصاتها العامة تعد و تعتبر عاملا فعالا وحيويا ووسيلة فنية منطقية ناجعة في إقامة وتحقيق التنسيق و التعاون و التكامل بين وظائف واختصاصات المجموعات الجهوية المحلية (البلديات) وبين أعمال السلطات المركزية في الدولة.

وتنشأ الولاية طبقا للقانون بالنظر لأهميتها و يجدر الذكر أن الولاية أساسا دستوريا "إذ أن مختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية فلقد اهتم دستور 1976 بهذه الوحدة الإدارية: "اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية"[18]

ونص دستور 1996 على أن :" الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"

وخصها القانون 90-09 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1990 المتعلق بالولاية بتعريف خاص :"الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة" . كما أن الإطار الإقليمي للجماعات المحلية يستهدف تحديد الإطار الإقليمي الجديد للولاية طبقا لمبادئ اللامركزية ويتكون التنظيم الإقليمي الجديد من 48 ولاية.

[18] **مرجع السابق** ، ص 395.

هيئات الولاية

ينص قانون الولاية 12 – 07 على أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و ذمة مالية مستقلة ، للولاية هيئتان هما : المجلس الشعبي الولائي و الوالي.

المجلس الشعبي الولائي

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره و السهر على شؤونه ورعاية مصالحه .

أولا- تشكيلة المجلس:

يتشكل المجلس من مجموعة المنتخبين تم اختيارهم و تزكيتهم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المترشحين الأحرار ، وعليه فإن المجلس يتشكل فقط من فئة المنتخبين .

ثانيا- عدد أعضاء المجلس:

عدد مقاعد المجلس الشعبي الولائي تكون بالشكل التالي:

35 -عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000 نسمة.

39 -عضوا في الولايات التي يتروا ح عدد سكانها 250001 و 650000 نسمة.

43 -عضوا في الولايات التي يتروا ح عدد سكانها 650001 و 950000 نسمة.

47 -عضوا في الولايات التي يتروا ح عدد سكانها 950001 و 1150000 نسمة.

51 -عضوا في الولايات التي يتروا ح عدد سكانها 1150001 و 1250000 نسمة.

55 -عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1250000 نسمة[19].

[19] المادة 99 من الأمر 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات.

ثالثا- رئيس المجلس الشعبي الولائي:

ينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة للمقاعد، اذا لم تحصل أي قائمة على الاغلبية المطلقة للمقاعد القائمين الحائزين على35% ويعلن المجلس الشعبي الولائي رئيسا المترشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات، وإذا لم تكن هناك أغلبية مطلقة للأصوات يجرى دور ثان بين المترشحين الحائزين على المرتبة الأولى والثانية ويعلن على الفائز الذي تحصل على أغلبية الأصوات أما في حالة التساوي يعلن على أن المترشح الأكبر سنا هو الفائز ينصب بجلسة علنية بحضور الوالي أعضاء المجلس، أعضاء البرلمان، رؤساء المجالس الشعبية البلدية ، ومن خلال 8 أيام التي تلي تنصيبه يختار الرئيس نوابه من بين أعضاء المجلس و يكونون محل المصادقة بالأغلبية المطلقة المجلس الشعبي الولائي

- يتولى رئيس المجلس إرسال الاستدعاءات للأعضاء مرفقة بجدول الأعمال ويشعر الوالي بذلك[20].
- يتولى إدارة المناقشات.
- يقترح مكتب المجلس و يقدمه للمجلس لانتخابه.

و حتى يقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي بمهامه على أحسن وجه لابد على الولاية أن تضع تحت تصرفه الوثائق و المعلومات والإمكانيات لتأدية مهام المجلس و زيادة على ذلك. لرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل على نحو دائم و يتكون من موظفين يختارهم رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين موظفي الولاية.

رابعا- سير المجلس الشعبي الولائي:

للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي وهو هيئة المداولة في الولاية، حيث يعد هذا المجلس نظامه الداخلي ويصادق عليه.

[20] قانون رقم 12/ 07 مؤرخ في ربيع الاول عام 1433الموافق ل 21 فبراير سنة 2012.المتعلق بالولاية ، المادة 57-68.

أ/ الدورات:

يعقد المجلس الشعبي الولائي 4 دورات عادية في العام مدة كل دورة منها 15 يوم، يمكن تمديدها عند الاقتضاء بقرار من مكتب المجلس الشعبي الولائي مدة لا تتجاوز 7 ايام1

- الدورات العادية:

يعقد المجلس اربعة (4) دورات عادية في السنة مدة كل منها 15 خمسة عشر يوما على الأكثر يتم انعقاد خلال اشهر ،مارس، جويلية ،سبتمبر ،ديسمبر ويشترط ان يرسل الرئيس إستدعاءات الدورات لأعضاء المجلس مكتوبة او عن طريق البريد الالكتروني بمقر سكناهم، تسلم مقابل وصل استلام قبل 10 عشرة أيام على الأقل مرفقة بجدول الاعمال وفي حالة الاستعجال، يمكن تقليص هذه الآجال على ان لا يقل عن يوم واحد كامل ولا تصح اجتماعاته إلا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.

- الدورات غير العادية (استثنائية):

يمكن للمجلس الاجتماع في دورة استثنائية بطلب من الرئيس أو ثلث أعضاءه أو يطلب من الوالي بحيث يتم فيها استنفاد جدول الأعمال يجتمع في الحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية.

ب/ المداولات:

يتداول المجلس بصفة علنية ، وبلغة عربية وفي مجال اختصاصه ،وله جلسة مغلقة في حالتين هما:

حالة الكوارث الطبيعية أو دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين

ج/ اللجان:

يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضاءه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما المتعلقة بما يلي:

- ✓ التربية و التعليم العالي والتكوين المهني
- ✓ الاقتصاد والمالية
- ✓ الصحة والنظافة وحماية البيئة
- ✓ الاتصال وتكنولوجياتالإعلام
- ✓ تهيئة الاقليم والنقل
- ✓ التعمير والسكن
- ✓ الري والفلاحة الغابات والصيد البحري والسياحة.
- ✓ الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية و الوقف و الرياضة و الشباب
- ✓ التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.

اختصاصات المجلس الشعبي الولائي :

يمارس المجلس الشعبي الولائي صلاحيته وفقا للقانون وحسب مجال اختصاصه إلا انه يمكن المساهمة بالتدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بموجب القوانين والتنظيمات خاصة فيما يتعلق بكيفيات التكفل المالي و بالتالي يتداول المجلس في مجال[21]:

1)**التنمية الاقتصادية** : يقوم المجلس بإعداد مخطط للتنمية الولائية ويناقشه ويبدي اقتراحات بشأنه ،وينشأ تلك المعلومات في مختلف المجالات، ويعد جدول سنوي لدراسة النتائج، ثم تحديد المناطق الصناعية وتسهيل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي كذلك يعمل على تشجيع وتمويل الاستثمارات في الولاية ،إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية و غيرها.[22]

2) **الفلاحة والري**: توسيع الأراضي الفلاحية وترقيتها، الوقاية من الآفات الطبيعية ، التشجير وحماية البيئة والغابات ، الصحة الحيوانية والنباتية ، تنمية الري و توفير المياه الصالحة للشرب.

---

[21] المادة 73-76 من قانون 12-07.

[22] المادة 80-83 من قانون 12-07.

3) **الهياكل القاعدية الاقتصادية**: كتهيئة الطرق، تنمية هياكل استقبال الاستثمارات تزويد المناطق الريفية بالكهرباء و فك العزلة.

4)**تجهيزات التربية والتكوين المهني :**

العمل على ابراز مؤسسات التعليم والتكوين. وصيانتها والمحافظة عليها وتجديد تجهيزاتها.

5)**النشاط الاجتماعي والثقافي:**

ترقية التشغيل خاصة الشباب ،ابراز تجهيزات الصحة والوقاية من الاوبئة والكوارث ،وضع برامج التحكم في النمو الديمغرافي. حماية الطفولة والأمومة، مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، انشاء الهيكل القاعدية الثقافية والترفيهية والرياضية ، حماية التراث و السياحة.

6) السكن:

ابراز برامج السكن، الحفاظ على الطابع المعماري، القضاء على السكن الهش ...إلخ

طرق و برامج تجسيد التنمية المحلية:

تتجسد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الإقتصادية.

1- **برامج التجهيز**:

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية إحداهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD. وسنوضح كلا المخططين:

أ- **المخطط البلدي للتنمية** PCD: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الإقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل

التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها . وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون بإسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ب- **المخطط القطاعي للتنمية** PSD: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط بإسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها.[23]

2- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الإقتصادية:

وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، من أهم هذه البرامج:

أ- **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي**:

هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة يمتد على مدي أربع سنوات (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

ب- برنامج صندوق الجنوب:

[23] بن شعيب نصر الدين مصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 10، 2012، ص 34.

هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

ج- الصناديق الخاصة:

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.

بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الكوارث الطبيعية... إلخ[24].

[24] **المرجع السابق** ، ص 35.

I-2-ج المطلب الثالث: آليات المجالس المنتخبة في تجسيد التنمية المحلية

الفرع الأول :صلاحيات هيئات الولاية في تحقيق التنمية المحلية

1- الصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة التداولية في الولاية وله صلاحيات تنموية عديدة، سنحاول حصرها من خلال ما حدده قانون الولاية 12-07 الذي يعتبر المرجع الرئيسي الذي تبنى عليه كل الصلاحيات والقرارات التنموية للمجلس الشعبي الولائي.

تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذلك حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.[25]

فالولاية بهذه الصفة لها صلاحيات واسعة تشمل الناحية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية ، على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولا سيما تلك المتعلقة بما يلي:

التنمية المحلية ومساعدة البلديات، تغطية أعباء تسييرها، المحافظة على أملاكها وترقيتها يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة.[26]

فالمجلس يمرر قراراته التنموية عبر المداولات التي يجب أن تكون ضمن اختصاصاته المحددة وإلا تكون تلك المداولة باطلة، ولهذا يجب أم تكون المداولة صحيحة من حيث الإختصاص لكي توافق على نفاذها السلطات المركزية.

يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال:

- الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- السياحة.
-

[25] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المادة الأولى من قانون 12-07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21فبراير ،2012 الجريدة الرسمية عدد، 12 الموافق لـ 29فبراير2012.

[26] المادة 74، من قانون 12-07.

- الإعلام والإتصال.
- التربية والتعليم والتعليم العالي والتكوين.
- الشباب والرياضة والتشغيل.
- السكن والتعمير وتهيئة الإقليم الولاية.
- الفلاحة والري والغابات.
- التجارة والأسعار والنقل.
- الهياكل القاعدية والإقتصادية.
- التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها.
- التراث الثقافي المادي والغير مادي والتاريخي.
- ترقية المؤهلات النوعية المحلية.[27]

هذا بالنسبة للمجالات التي تدخل في اختصاص المجلس الشعبي الولائي، ويمكن تحديد أهم الإختصاصات المجلس التي تدخل في إطار:

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية الإقتصادية:

يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة، والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للولاية، يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحات بشأنه.[28]

إضافة إلى أن المجلس الشعبي الولائي له صلاحيات مرتبطة بترقية الاستثمار في الولاية من خلال:

[27] المادة 77 ، **المرجع السابق**.
[28] المادة 80، من قانون 12-07.

أن المجلس الشعبي الولائي يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية، من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للإستثمار[29]

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال الفلاحة والري:

فالمجال الفلاحي يعتبر من أهم المجالات التي تفعل التنمية المحلية في إقليم الولاية يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيزالريفي ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفياضانات والجفاف، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى انجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود الإقليم.

كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في نفس المجال:

- بكل الأعمال الموجهة إلى التنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.
- تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير.
- يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة إستعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.[30]

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال الهياكل الإقتصادية والقاعدية:

فمن بين اختصاصات المجلس الشعبي الولائي المتعلقة بالهياكل القاعدية والإقتصادية ما يلي:

---

[29] المادة 83، **المرجع السابق**.

[30] المواد87،86،85،84، من قانون 12-07.

- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بالأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالإتصال مع المصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقال الإستثمارات .
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.
- إنشاء وصيانة المؤسسات التربوية المتعلقة بالتعليم المتوسط والثانوي والمهني.[31]

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال النشاط الإجتماعي الثقافي:

يتولى المجلس الشعبي الولائي تحقيق ما يلي :

- يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الإقتصاديين ولا سيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات.
- إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع كافة الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات.
- حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معينة.
- يساهم المجلس الشعبي الولائي على حماية القدرات السياحية للولاية، وتثمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك.

[31] المواد 88،90،91، **المرجع السابق.**

يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان:

- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.
- حماية الأم والطفل.
- مساعدة الطفولة.
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.
- مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين.
- التكفل بالمشردين والمختلين عقليا.[32]

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن:

فيتدخل المجلس الشعبي الولائي من خلال:

- يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في انجاز برامج السكن.
- تجديد و إعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبينة.
- الحفاظ على الطابع المعماري.

القضاء على السكن الهش و غير صحي و محاربته، بتشاور مع البلديات.[33] بالإضافة لوجود لجان دائمة أو خاصة يمكن للمجلس الشعبي إنشائها بعد مداولة. فيشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته

ولا سيما المتعلقة بما يأتي:

- التربية والتعليم العالي و التكوين المهني.
- الاقتصاد و المالية.
- الصحة و النظافة وحماية البيئة.
- الاتصال و تكنولوجيا الإعلام.
- تهيئة الإقليم و النقل.

---

[32] المواد 93،94،97،98،99، من قانون 12-07.

[33] المواد ، 100،101 ،**المرجع السابق**.

- التعمير و السكن.
- الري و الفلاحة والغابات و الصيد البحري و السباحة.
- الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الشؤون الدينية و الوقف و الرياضة والشباب.
- التنمية المحلية، التجهيز، و الاستثمار و التشغيل.

و يمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية. فتشكل لجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي، بناء على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه.[34]

إن وسيلة اللجان الدائمة و الخاصة جد هامة لتلبية حاجيات المواطنين المحليين، حيث أن هذه اللجانتابعة للمجلس الشعبي الولائي الذي لديه صلاحية إنشاء لجان خاصة تهتم بأمر معين.

[34] المادة 33،34، من قانون 12-07.

الفرع الثاني: البلدية كآلية في تجسيد التنمية.

وسائل تحقيق التنمية المحلية

أولا: الوسائل المالية:

1- **الوسائل المالية المحلية**:

تشتمل على الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك.

أ- **الجباية المحلية**:

تحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية حيث تشكل المصدر الّأساسي لتمويل نشاطها وتمثل على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية ويمكن تقسيم الموارد الجبائية إلى:

- **ضرائب محصلة لفائدة الدولة**:

وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

- **ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية**:

هي الأخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها.[35]

ب- **أما بالنسبة للتمويل الذاتي**:

يعرف التمويل على أنه تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق لإنجاز خطط التنمية المحلية، وعملية التمويل أساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة[36]، فالتمويل الذاتي إذا اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والإستثمار ويحدد نسبة الإقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلدية وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات، ويتراوح عموما بين10% و 20 % من مجموع الإيرادات.

---

[35] محمد بلخير،**التنمية المحلية وانعكاساتهاالاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، شهادة ماجيستير،الجزائر، جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2005/2004،ص 50.

[36] Organization for economic cooperation and development, financing local development December 2007.p2.

جـ- وفيما يخص مداخيل الأملاك: فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الإستفادة من خدمة معينة وتشمل تأخير العمارات والبنايات، حقوق الطرق والتوقف ومداخيل الحظيرة العمومية.[37]

ثانيا الوسائل المالية الخارجية:

وتشمل:

أ- **الصندوق المشترك للجماعات المحلية**:

يعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويخضع مباشرة لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مهمته الأساسية تسيير وتمويل صندوق التضامن وصندوق الضمان البلدي والولائي، والتي تتكفل بدورها بتمويل ميزانية البلدية وتغطية النقص في المحاصيل الجبائية، وكذلك يقوم الصندوق بتقديم المساعدات المباشرة للجماعات المحلية خاصة إعانة التجهيز والإستثمار بهدف دعم برامج التنمية.[38]

1- فأما صندوق الضمان:

يوجد أساسا للبلديات والولايات لضمان تقديرات الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة ويتمثل دوره في:

- الدفع المنتظم للبلدية عند ظهور إختلالات في التقديرات الجبائية التي تتضمنها ميزانية البلدية.
- المساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي يتسنى تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة خلال السنة المالية.

2 - أما صندوق التضامن: فهو يتكفل بتغطية نفقات التجهيز والاستثمار ومنح الإعانات الاستثنائية التي تعاني من وضعية خاصة التي تواجه الكوارث والحوادث

---

[37] حسين عبدالقادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجيستير، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011،ص 157.

[38] غزير محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، شهادة ماجيستير، الجزائر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2070/2009، ص 99.

وتخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية، كما يعمل على تحقيق التوازن لدى الجماعات المحلية المحرومة عن طريق معادلة التوزيع.[39]

ب ـ القروض:

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها ولا يحوز عادة للمجالس المحلية على المستوى المحلي أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.[40]

جـ ـ الإعانات الحكومية:

بما أن مصادر التمويل الذاتي لا تكفي لتغطية الحاجات الضرورية فإنه يلجأ إلى موارد مالية خارجية، تتمثل أساسا في إعانات السلطة المركزية باعتبارها موردا هاما في دعم البلدية والولاية خاصة في التجهيز والاستثمار بحيث تؤدي هذه الإعلانات أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق البلاد.

بالنسبة للبلدية فقد نصت المادة 172 من قانون 11-10 فإنه تتلقى البلدية إعانات ومخصصات تسيير نتيجة لعدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها.

عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، التبعات المرتبطة بالتكفل بحلات القوة القاهرة خاصة الكوارث الطبيعية، نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار.

وبالتالي فمن الضروري أن تساهم السلطة المركزية في ميزانية الهيئات المحلية إلا أنه يجب ان تكون هذه المساهمة محدودة حتى لا يكون تدخل السلطة المركزية المباشرة في عمل الهيئات المحلية بما يؤثر على الإستقلال المالي.[41]

د- الهبات والوصايا:

---

[39] مذكور زينب، **حلقة دراسية حول الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**، المدرسة الوطنية للإدارة، فرع ميزانية 2006/2005،ص 35.

[40] عبد القادر موفق، **الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، عدد 02 ديسمبر 2012، ص 122.

[41] محمد أنس قاسم جعفر، **ديمقراطية الإدارة المحلية والإشتراكية**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 272.

وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها.

وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين ، تبرعات مفيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أو من أشخاص أجانب.

وفي الأخير يمكننا القول أنه نظرا لأهمية التنمية المحلية اتجهت الجزائر إلى الإهتمام أكثر بالجماعات الإقليمية كونها تشكل اللبنة الأولى و الخلية القاعدية في هرم الدولة و كونها تتحكم في العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط وتوجيه و رقابة و إشراف و المتابعة، و هي التي يمكن لها حصر الحاجات الملحة و تحديد أولويات العمل الواجب القيام به كما جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلي توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية التنمية و النهوض بالمجتمع المحلي في جميع المجالات بصفة عامة ، و لذلك سعت الجزائر إلى القيام بتطوير نظام الجماعات المحلية من خلال إصدار قانون البلدية 11-10 وكذا قانون الولاية 12-07.

بعد أن حاولت الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا الفصل من خلال تقديم المفاهيم الأساسية و تعرضنا لأهم عناصر التنمية المحلية وكذا المجالس المنتخبة سنحاول في الفصل الثاني إسقاط ما تم الإحاطة به في الجانب النظري على الواقع من خلال محاولة القيام بدراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في بلدية المعمورة والتي يسعى من ورائها معرفة إمكانيات بلدية المعمورة بولاية سعيدة وأهم المشاريع التنموية بها.

تمهيد:

إن البحث في الواقع التنموي بالجزائر، لا يمكن تناوله من جهة واحدة، فلكل إقليم خصوصيته ولذا تم التركيز على بلدية المعمورة كعينة للدراسة، والحديث عن دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المعمورة تطبيقيا، كما سنحاول إعطاء نبذة عن بلدية المعمورة من حيث الموقع الجغرافي والتضاريس والإمكانيات الطبيعية والتنموية التي تتمتع بها المنطقة لأن هذه المعلومات تساهم في إعطاء نظرة شاملة عن بلدية المعمورة لكي نتطرق فيما بعد للتنمية المحلية بالمنطقة.

II - الفصل الثاني: دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المعمورة

II-1 المبحث الأول: دراسة جيوستراتيجية لبلدية المعمورة

II-1-أ المطلب الأول:

تعريف ببلدية المعمورة (ولاية سعيدة)

تم بناء قرية المعمورة في اطار تطبيق سياسة الثورة الزراعية ودشنها الراحل الرئيس هواري بومدين سنة 1973 ،تعتبر قرية المعمورة ثاني قرية يتم تدشينها بعد قرية النحالة بولاية تلمسان.

يوم تدشينها كانت تحتوي على 145 سكنا عائلي و10 سكنات للمعلمين وعلى المرافق الضرورية كالمدرسة، المركز الصحي... إلخ، أنشأت بلدية المعمورة سنة 1985.

الموقع والمساحة

تقع بلدية المعمورة جنوب شرق ولاية سعيدة على خط 34 ° شمال خط الاستواء حيث تبعد عن مقر الولاية بـ: 42كلم وعن مقر دائرة الحساسنة بـ: 24كلم يحدها شمالا بلدية تيرسين ومن الشمال الشرقي بلديتي مادنة والرصفة (ولاية تيارت)، شرقا يحدها بلدية عين السخونة وغربا بلدية الحساسنة.

يحدها من الجنوب الغربي بلدية سيدي أحمد وبلدية الخيثر التابعة لولاية البيض، كما يحدها من الجنوب الشرقي بلدية الرقاصة التابعة لولاية البيض،تتربع على مساحة تقدر بـ : 1216.50كلم2، بكثافة 06.24 ن/كلم2.[42]

[42] بطاقة فنية حول بلدية المعمورة مقدمة من طرف مصالح البلدية.

II-1-ب المطلب الثاني: طبيعة التضاريس والسكان في البلدية

بلدية المعمورة هي جزء من السهل العالي تتميز بوجود مناطق غابية ، مع وجود وحدات طبوغرافية ملحوظة بشكل جيد في المناظر الطبيعية ، ويبلغ متوسط ارتفاعها 1160 مترا (الارتفاع الأقصى 1320 مترا والحد الأدنى 1000 مترا).

1- المناخ:

يشتهر مناخ المنطقة بحرارته في الصيف والذي يتميز بارتفاع ملحوظ ، تتميز المنطقة المدروسة بفترتين رئيسيتين تعبران عن التباين الهام خلال العام وهما:

-فصل الشتاء القاسي مع تساقط الثلوج بشكل متكرر.

-صيف حار و جاف جدا.

-الحالة الناتجة عن الاختلافات الحرارية المفاجئة والهامة:

هطول الأمطار: غير منتظم للغاية ويتراوح من 200 إلى 300 ملم خلال العام وقد يشهد عدة أشهر من الجفاف أو سنوات متتالية.

درجة الحرارة:تظهر التغيرات في الوقت المناسب (شتاء بارد مع متوسط درجة حرارة 6 درجات مئوية وصيف حار 36 درجة مئوية).

2- السكان:

قدر عدد سكان بلدية المعمورة بحسب إحصائيات سنة 2008 بـ : 7118 نسمة، فيما إزداد عدد السكان لتقديرات سنة 2015 حيث بلغ : 12578 نسمة.

3- المساحة الفلاحية:

26500 هكتار صالحة للفلاحة ، منها 54 هكتار مسقية.

4- المساحة الغابية:

21000 هكتار، وتقدر المساحة السهبية بـ 79500 هكتار من بينها 41000 هكتار محمية و1500 هكتار مغروسة (شجيرات علفية) و 37000 هكتار رعوي.

5- الفلاحة:

يبلغ عدد الفلاحين: 1500 فلاح.

عدد الموالين: 1200 موال (حسب الإحصاء الأخير)[43]

عدد رؤوس الأغنام: 75000 رأس غنم و 570 بقرة و 2000 ماعز 140 حصان بالتقريب حيث يتمركز معظم هؤلاء بالمناطق السهبية- **الصحة:**

يبلغ عدد المراكز الصحية واحد (01) بمركز المعمورة.

عدد قاعات العلاج: إثنان (02) واحدة بقرية سيدي يوسف وواحدة بمنطقة عمار غير مستغلة.

عدد المؤطرين : إثنان (02) طبيب عام وطبيب لجراحة الأسنان يساعدهم ممرضين (02) وقابلة للنساء.

عدد الصيدليات: إثنان (02) : واحدة (01) تابعة للقطاع العام.

واحدة (01) تابعة للقطاع الخاص.

- التعليم:

عدد المؤسسات : خمسة (05) منها في الطور الإبتدائي.

إثنان (02) في الطور المتوسط.

واحدة (01) ملحقة ثانوية في طور الإنجاز.

- الثقافة والرياضة:

في المجال الثقافي:يوجد مركز ثقافي (01) بمركز المعمورة وقاعتي متعددتي النشاطات (02) واحدة (01) بمركز المعمورة وواحدة (01) بقرية سيدي يوسف بالإضافة إلى مكتبة ريفية.

في المجال الرياضي: عدد ملاعب كرة القدم إثنان (02) واحد بمركز المعمورة وملعب بقرية سيدي يوسف بالإضافة إلى 07 ملاعب جوارية منها 05 بالمعمورة و 02 بقرية سيدي يوسف ضف إلى ذلك قاعتين (02) متعددة الرياضات.

---

[43] **المرجع السابق.**

- **الحماية المدنية:**

ملحقة لوحدة الحماية المدنية.

مركز تجاري جواري.

- **البريد والمواصلات:**

عدد وكالات البريد: إثنان (02) الأولى بمركز المعمورة والثانية بقرية سيدي يوسف.

- **الخدمات الإجتماعية:**

وجود محطة لشركة نفطال تلبي حاجيات المواطنين بمادة المازوت والبنزين وقارورات الغاز.كما يتواجد عدد وفير من التجار يمارسون مختلف النشاطات يمكن القول أنها تسدد رغبات وحاجيات المواطنين.[44]

II -1-ج المطلب الثالث: الإمكانيات التنموية لبلدية المعمورة

سنحاول في هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التنموية التي تتميز بها بلدية المعمورة حيث أن معرفة الإمكانيات التنموية داخل المنطقة سيساهم في إثراء والتعمق في دراسة التنمية المحلية في بلدية المعمورة.

1- الزراعة كمورد أساسي للتنمية الإقتصادية المحلية.

على اعتبار أن الأراضي الزراعية مورد محتمل للتنمية الزراعية في البلدية فإنها تقع في منطقة السهوب وهناك أيضا ظروف مناخية وأنواع تربة جزئيا تبرز كعقبات أمام إنتاجية الممارسات الثقافية . - كيف تدير من ناحية الظواهر المناخية للنزهة وتحسين الغلة والإنتاجية من ناحية أخرى؟

بشكل عام ، لا تزال الأراضي الزراعية في بلدية المعمورة الواقعة في وديان تتكون من التربة الغرينية مع نسبة عالية من المواد العضوية التي تنتمي إلى فئة التربة الخصبة .

---

[44] المرجع السابق

لا تزال التربة الجيرية والمغلفة التي تنتمي إلى الطبقة الفقيرة والمتطورة بحيث تتميز هذه التربة بمظهر جانبي غير متمايز ومنظم بشكل ضعيف، كما أن التربة الموجودة على القشرة الجيرية ذات قيمة بيولوجية زراعية متوسطة.

هياكل الأرض:

هياكل الأراضي الزراعية[45]

المنطقة	أراضي فلاحية جماعية	مستثمرة فلاحية فردية	أراضي ذات ملكية خاصة	المجموع
العدد	0	63	894	957
المساحة	0	1489	35885	37374

يوضح التصنيف حسب الوضع القانوني بوضوح أن المزارع الخاصة هي التي تضم المنطقة بأكملها.

إنتاج محاصيل الخضر:

الحبوب	الخضر	البستنة المسوقة	التشجير	نبات الكرمة
10960	/	**3000**	**610**	/

من خلال البيانات الموضحة في الجدول يتبين أن محاصيل الحبوب هي الأكثر إنتاجا ووفرة على إعتبار المنطقة فلاحية.

الثروة الحيوانية:

في بلدية المعمورة ، تعتبر تربية الأغنام نشاطا تقليديا أصبح إضافة جيدة للزراعة على مر السنين، وكون أن منطقة المعمورة منطقة سهبية، تعد الماشية

[45] الكتاب الإحصائي السنوي لولاية سعيدة.

والرعي من المعرفة الفنية للسكان وتشكل النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يمكن أن يخلق فرصة لظهور العديد من الوحدات الصناعية في المنطقة ذات الطابع التالي:

- إنتاج الحليب ومشتقاته.
- القطع الصناعية
- معالجة الصوف
- دباغة الجلد وتصنيع الجلود.

الإنتاج الحيواني:

الماشية	الخرفان	الماعز	الخيول
855	76695	1590	307

لا يزال هناك نوع من الأبقار الذي يحتل المرتبة الأولى في أنواع الإنتاج الحيواني في بلدية المعمورة.[46]

مجال الغابات:

تبلغ مساحة بلدية المعمورة 14503 هكتار من الغابات ، وقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة العديد من عمليات إعادة التشجير التي تساعد على تثبيت بنية التربة لتحديد ظواهر تآكل المياه و انجراف التربة.

2- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

إن دراسة التركيبة السكانية لأي بلدية أمر منطقي وحقيقي بالمقارنة مع التعدادات المختلفة الموجودة عبر بلديات الولاية.

السكان:

تعد دراسة السكان سواءا في بلدية المعمورة أو أي بلدية أخرى أحد المفاتيح الأساسية في فهم الديناميكيات الحضرية، إذ من الممكن دراسة البلدية كمكان و يجب دراستها أيضا كمنطقة.

[46] المرجع السابق.

الأراضي التي يسكنها أو يستخدمها السكان، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على النقاط الرئيسية التي تميز سكان المعمورة.

توزيع السكان:[47]

المناطق	التوزيع	السكان في سنة 2008	
		العدد	%
المعمورة	تجمع رئيسي (المقر)	4148	85.57
سيدي يوسف	تجمع ثانوي	1037	14.64
المناطق المتناثرة	-	1897	26.78
البلدية	-	7082	%100

وفقا للتعداد الذي تم إجراؤه في عام 2008 ، بلغ إجمالي عدد سكان بلدية المعمورة 7082 نسمة ، داخل التجمع الرئيسي الذين يبلغ عددهم 4148 نسمة أي 58.57٪ من السكان ، بينما بلغ عدد السكان في قرية سيدي يوسف كتجمع ثانوي 1037 نسمة أي 14.64٪ وبلغ عدد سكان المناطق المتناثرة 1897 نسمة أي حوالي 26.78 ٪ من مجموع السكان.

التطور السكاني في بلدية المعمورة:[48]

المناطق	السكان في سنة 1987		السكان في سنة 1998		السكان في سنة 2008		السكان في سنة 2014	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تجمع رئيسي (المقر)	2685	52.96	3391	62.90	4148	58.57	4545	58.58
تجمع ثانوي	704	13.89	1237	22.95	1037	14.64	1136	14.64
المناطق المتناثرة	1681	33.16	763	14.15	1897	26.79	2078	26.78
المجموع	**5070**	**100.00**	**5391**	**100.00**	**7082**	**100.00**	**7759**	**100.00**

[47] الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 لولاية سعيدة.
[48] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية و الإحصاء العام للسكان والسكن.

ازداد عدد سكان بلدية المعمورة من 5070 نسمة في عام 1987 إلى 5391 نسمة في عام 1998 و 7082 في عام 2008. بين عامي 1998 و 2008 ، يبدو انخفاض في اتجاه وتيرة النمو السكاني. يرجع هذا الانخفاض عموما إلى السياسة الوطنية للتحكم في النمو السكاني منذ الثمانينيات ، مما أدى إلى انخفاض في مؤشر الخصوبة وبالتالي معدل الولادات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل خارجية أخرى حدثت، وهي تطور مستوى التعليم والظروف الاجتماعية والاقتصادية وكان لها تأثير سلبي على ظاهرة الزواج.

من حيث التشتت، هناك خسارة للسكان من المنطقة الشحيحة إلى التكتل ، مما يدل على تركيز السكان بأكثر من 58 ٪ في التجمع الرئيسي أي المقر.

كان لهذا التوزيع غير المتوازن للسكان تأثير على عمل المنطقة المتناثرة بين البيئة المتكتلة والبيئة الريفية ، والتي يبلغ مجموعها 26.79 ٪ فقط من مجموع السكان على الرغم من أن البلدية ريفية.

في الواقع ، لقد تغير مؤشر معدل التكتل بشكل ملحوظ من 52 ٪ في عام 1987 إلى 58 ٪ في عام 2008. بزيادة قدرها 06 ٪، هذا الميل الذي هو نتيجة الطبيعة البغيضة للمنطقة التي أوجدها الوضع الأمني في المنطقة خلال التسعينيات.

الأمية في بلدية المعمورة:

يتم حساب معدل الأمية لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات فأكثر، وفقا لبيانات أباء الأسر والأفراد ، فإن 45.5٪ من السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 أعوام فأكثر لا يتحدثون أي لغة على مستوى المعمورة ، وهم أميون.

أظهرت نتائج تعداد عام 2008 أن هذه النسبة أعلى بكثير لدى النساء منها للرجال، 38.2٪ للرجال و 53.1٪ للنساء.

لقد ساهم التعليم الإلزامي في الدولة الجزائرية (حق وواجب) ، واستمرار الدراسة لدى المرأة إلى حد كبير في انخفاض معدل الأمية ، حيث تطور معدل الإلمام

بالقراءة والكتابة بشكل ملحوظ في الوقت الحاضر (2010 فما بعد) على مستوى البلديات بنسبة 54.5 ٪ "إحصاء سنة 2008" وهو أقل نسبيا من متوسط الولاية 71.4 ٪ ، وهي الفئة الأخيرة في الولاية.[49]

[49] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المعمورة

IIالمبحث الثاني : تجربة بلدية المعمورة في مجال التنمية

II-2-أ المطلب الأول: الإنجازات التنموية والمتوقعة للمجلس الشعبي البلدي الممتدة من 2017- 2021

في هذا المطلب تم تحديد أهم الإنجازات التنموية وكذا المستقبلية للبلدية ضمن المخطط التنموي الذي تحمله الهيئة المنتخبة والممتدة من سنة 2017 إلى 2021.

فقد حظيت بلدية المعمورة، بمشاريع واعدة سواء كانت في طور الإنجاز أو تلك المرتقب انطلاقها مستقبلا للإسهام في تحقيق وثبة تنموية وتعزيز قطاعات هامة على غرار التربية والسكن والفلاحة. وتشهد هذه الجماعة المحلية ذات الطابع السهبي انجاز 150 وحدة سكنية بصيغة العمومي الايجاري توجد في مرحلة متقدمة من الإنجاز ومطعم مدرسي سيعمل على توفير الوجبات لفائدة 200 تلميذ، وفقا لرئيس المجلس الشعبي البلدي، بلحميدي محمد. ومن المرتقب أن تشهد هذه المنطقة المعروفة بشساعة أراضيها الفلاحية انجاز مشروع استثماري واعد لغرس أشجار **"اللوز الكاليفورني"** في اطار الاستثمار الخاص والذي من شأنه توفير مناصب شغل.[50]

وبالنظر إلى المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها بلدية المعمورة من أراضي سهبية و ظروف مناخية ملائمة، سيتم إطلاق تجربة نموذجية أولى من نوعها على المستوى الوطني تخص تربية الأغنام الحمراء الدغمة المعروفة بجودة لحومها، كون أن هذه المنطقة تتوفر على جميع الشروط الضرورية لإنجاح هذه التجربة التي سيتم فيها تهيئة محيط سهبي مخصص لتربية هذا النوع من الأغنام وسيشرع في هذه العملية خلال السنة الجارية، حيث تندرج في إطار اتفاقية سيتم التوقيع عليها خلال الأسابيع

[50] مقابلة مع السيد بلحميدي محمد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة على الساعة العاشرة صباحاً. يوم 25 أفريل 2019

القادمة بين المحافظة الجهوية لتطوير السهوب بسعيدة وجمعية المحافظة على سلالة الأغنام الحمراء.

ومن ناحية ثانية، استفادت ذات البلدية من عملية لحماية 500.17 هكتار من المحيط السهبي الذي يهدف إلى ضمان نمو نبات القطف الأمريكي الموجه لعلف الأغنام. وقد سمحت هذه العملية التي توليها ذات المحافظة أهمية كبيرة في توفير 45 منصب شغل لفائدة شباب هذه المنطقة

في مجال النشاط الإجتماعي:

بهدف تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، استفادت بلدية المعمورة من برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية بشمال غرب الجزائر القائم بين الجزائر والاتحاد الأوربي، وفقا لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، ويستهدف هذا البرنامج فئات البطالين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة الريفية المقيمين بنفس المنطقة وقد حلت لجنة من الخبراء الدوليين والمحليين شهر جويلية 2018 بسعيدة لتشخيص الإمكانيات المتاحة لبلدية المعمورة للإشارة، تعتبر ولاية سعيدة من بين ستة ولايات من الوطن التي حظيت بهذا البرنامج الذي خصص له مبلغ ضخم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

في المجال الفلاحي:

تتوفر بلدية المعمورة على مساحة كبيرة، وتعتبر هذه المساحات مناطق غير متوازنة بسبب التفاعل المعقد بين السكان والحيوانات والنباتات والبيئة ، يعتبر النشاط الزراعي الرعوي مهما جدا في بلدية المعمورة ، حيث يضمن تكامل الماشية والخضروات داخل المنطقة نفسها.

تساهم الحيوانات في تحسين التربة وتحسين الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي النباتي والحيواني وكل العوامل التي تساهم في تحسين تكوين النبات ، وتشتت البذور

عن طريق الدوس والسماد بالإضافة إلى ذلك ، فإن الدوس يحفز الحراثة ويحسن إنبات البذور وينكسر القشرة الصلبة الجافة التي تتشكل على سطح التربة، من ناحية أخرى ، فإن الرعي المفرط مسؤول أيضا عن ضغط التربة وتآكلها وفقدان خصوبة التربة وقدرة تسرب المياه ، وانخفاض محتوى المادة العضوية في التربة والتربة.[51]

قدرة الاحتفاظ بالماء و كذا تعدد الأنشطة الزراعية وتنوعها للحفاظ على الاقتصاد الريفي ، وتشجيع الري في جميع أنحاء البلدية ، وتوسيع المنطقة المروية بإجراءات التنمية الزراعية المائية.[52]

أهم التوصيات :

- موازنة عدد الحيوانات مع إنتاج العلف المتاحة.
- الحصول على توزيع موحد للحيوانات في الدورة.
- فترات الرعي والراحة البديلة لتطوير وحفظ الغطاء النباتي.
- تحديد الفترات الحرجة والعجز.
- القدرة الاستيعابية المقدرة لمدة سنة واحدة أو سلسلة من السنوات.

لدى البلدية موارد مياه محلية كبيرة ولا تعتمد حاليا على إمدادات مياه الشرب من الخارج. من المهم معالجة مشاكل سوء استغلال المياه الجوفية في بعض المناطق الجغرافية التي قد تكون في نهاية المطاف عنصرا من عناصر التنمية.

وضعية السكن ببلدية المعمورة:

تم تصنيف السكن في بلدية المعمورة إلى 03 أصناف وهي جيدة، متوسطة ورديئة هذا حسب حالة البناء والمادة المستعملة في البناء وتاريخ البناء.

أ) البنايات الجيدة: موزعة تقريبا على كل مقر البلدية خصوصا على مستوى الطريق الداخلي وهي تمثل نسبة 67.68 % من مجموع المساكن الموجودة.

---

[51] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المعمورة.
[52] المرجع السابق.

ب) البنايات المتوسطة: تشغل أكثر المساكن القديمة داخل اقليم البلدية و هي تشغل نسبة 20% .

جـ)البنايات الرديئة: تتمثل في البنايات الموجودة على مستوى الأحياء القديمة بالإضافة إلى بعض البنايات المنتشرة عبر بعض الأنسجة العمرانية المتناثرة مثل قرية سيدي يوسف.

وسيتم انجاز 150 وحدة سكنية بصيغة العمومي الإيجاري للقضاء على مشكل السكن داخل البلدية خلال العهدة الإنتخابية المحددة بـ 05 سنوات.

البنية التحتية الأساسية:

سنقوم بتحليل مختلف البنى التحتية الموجودة في البلدية ، ونرى أهميتها وحالتها لتحديد مستوى تقدمها كمعلومات لدعم للتنمية.

شبكة الطرق:

يتم تشبيك المدينة من خلال البنية التحتية للطرق بشكل هرمي جيد يضمن التواصل مع بيئتها المباشرة الطريق الوطني رقم 92 و الطريق الولائي رقم 04 و 28 هما العمود الفقري للشبكة. لأنهم يربطون بين الجهة الشمالية الحساسنة و تيرسين ، والجزء الجنوبي من المدينة باتجاه عين السخونة.

الطريق الوطني رقم 92 ، طريق وطني يعبر أراضي بلدية المعمورة على طول 28 كم مع اتجاه شرق-غرب، يبقى فقط طريق الولاية رقم 28 الذي يتخلى عن الجزء الشمالي ، والذي يوفر اتصال بين الطريق الولائي رقم 04 و الطريق الوطني رقم 92 [53].

الطرق المشتركة هي العمود الفقري الآخر لشبكة الطرق ، التي تربط معظم المستوطنات البشرية والمزارع ببعضها البعض، بشكل عام تبقى شبكة الطرق في بلدية المعمورة غير متطورة.[54]

---

[53] المرجع السابق.

[54] . معاينة شخصية لشبكة الطرق

تعيين الطرق	الطول بالكيلومتر	حالة الطرق
الطريق الوطني رقم 92	28,00	حسن
الطريق الولائي رقم 04	11,28	متوسط
الطريق الولائي رقم 09	10,15	متوسط
الطريق الولائي رقم 28	08,55	سيء

الكهرباء:

تشير النسبة المئوية للمساكن غير المتصلة بشبكة الكهرباء ، والتي تصل إلى 06.46٪ ، إلى أن جزءا كبيرا من مخزون الإسكان في البلدية يستخدم دائما وضعيات أخرى للكهرباء، مثل المولدات ، فيما يمتلك الآخرون الكهرباء.

المنطقة	المشتركين	نسبة التوليد بالكهرباء
المعمورة	1156	% 93.54

الغاز الطبيعي:

يعبر بلدية المعمورة أنابيب الغاز والتي تضمن توفير الغاز الطبيعي للسكان.

المناطق الصناعية:

لا تمتلك بلدية المعمورة أي منطقة صناعية ، وحتى النشاط التجاري لا يكاد يذكر حيث تعد المساحة الهائلة وتوفير المواد الخام اللازمة التي تشكل بديلا لتنمية المنطقة من الأصول الإضافية وكذا إنشاء المشاريع خاصة الحرفية في إطار السياسة الوطنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمر ضروري في البلدية.

في المجال السياحي والثقافي:

لا يزال النشاط السياحي في المرحلة الحرفية ،عدم وجود مرافق سياحية لا يسمح لبلدية المعمورة بإنعاش قطاع السياحة الذي يمتلك فرصة للتطوير.

II-2-ب المطلب الثاني: أشغال المجلس الشعبي لبلدية المعمورة ولجانه.

يبلغ عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة 13 عضوا بما فيهم رئيس البلدية السيد بلحميدي محمد.[55]

تركيبة المجلس الشعبي لبلدية المعمورة:

- بلحميدي محمد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة
- شيخي عبد القادر عضو
- صيفي خالد عضو
- نجادي بوعمامة عضو
- عياشي بلعيد عضو
- زعيتر احمد عضو
- قندوزي عدة عضو
- ذياب خليل عضو
- بنور مولاي عضو
- بن دامو بوعلام عضو
- هيدور يوسف عضو
- لخضاري الخثير عضو
- نوار أحمد عضو

أجرى المجلس أجرى جميع الدورات العادية وفي مواعيدها بإستثناء فترات الإنسداد التي دامت شهرين ونصف بالإضافة إلى عقد دورات إستثنائية وما يمكن التوصل إليه من فحص دورات المجلس وما أسفرت عنه من مداولات وصلت إلى 135 مداولة عند تاريخ 03 مارس 2019.[56]

---

[55] مقابلة مع السيد رملي عبد المومن.

[56] مقابلة مع السيد رملي عبد المومن الأمين العام بالبلدية بتاريخ 2019/04/17 على الساعة العاشرة صباحا.

- الغيابات عن حضور المداولات تتراوح ما بين 02 إلى 03 أعضاء عن حضور المداولات إلا أن هذه الغيابات كلها بعذر.
- كما أن المداولات كلها مصادق عليها دون تحفظ من الوصاية ودون تأخير.
- إنعدام التصويت بالرفض في كل المداولات.
- التنوع في التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة لم يؤثر على سير أعمال المجلس لا من حيث تعيين اللجان ولا من حيث التصويت على المداولات.[57]

تنصيب اللجان الدائمة للمجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة:

بتاريخ 2017/12/11 وعلى الساعة الرابعة مساءا إجتمع أعضاء المجلس الشعبي البلدي بقاعة المداولات برئاسة السيد بلحميدي محمد رئيس المجلس الشعبي البلدي في جلسة عادية وبحضور السيد رملي عبد المومن الأمين العام للبلدية كاتب الجلسة لتنصيب اللجان الدائمة، والتي أسفرت بعد عملية التصويت على مايلي:

1- لجنة الشؤون الإجتماعية، الثقافية، الرياضية، الشباب، السياحة والصناعة التقليدية وتضم السادة: شيخي عبد القادر – قندوزي عدة – صيفي خالد – ذياب خليل – نوار أحمد.

2- لجنة الفلاحة، الري وحماية وتطوير المناطق السهبية وتضم السادة: بنور مولاي احمد – لخضاري الخثير – زعيتر احمد.

3- لجنة التعمير، الصحة، النظافة وحماية البيئة وتضم السادة: بن دامو بوعلام – نجادي بوعمامة – عاشي بلعيد – هيدور يوسف – صيفي خالد.

وتم انتخاب رؤساء اللجان من طرف الأعضاء وجاءت النتائج كالآتي:

- لجنة الشؤون الإجتماعية، الثقافية، الرياضية، الشباب، السياحة والصناعة التقليدية السيد شيخي عبد القادر رئيسا.

---

[57] المرجع السابق.

- لجنة الفلاحة، الري وحماية وتطوير المناطق السهبية السيد بنور مولاي احمد رئيسا.
- لجنة التعمير، الصحة، النظافة وحماية البيئة السيد نجادي بوعمامة رئيسا.

وفيما يلي نسخة من هذه المداولة.[58]

[58] المرجع السابق.

II-2-ج المطلب الثالث :آفاق التنمية ببلدية المعمورة وأهم التطلعات المستقبلية:

التطلعات التنموية:

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي في تدعيم الإستثمار المحلي وتفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية.

- **تدعيم الإستثمار المحلي**:

يعد الإستثمار المباشر أحد أشكال الإستثمار المحلي ويهدف هذا الإستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل ويرتبط هذا النوع من الإستثمار بميادين متعددة منها الإستثمار المالي والأسواق المالية والتي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة، بإمكان المجلس المنتخب لبلدية المعمورة الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

لقد تم رسم هذه الآفاق من خلال الإعتماد على إمكانيات البلدية ومؤهلاتها سواءا الطبيعية أو البشرية وهي كالتالي:

أ- من الناحية الفلاحية:

بلدية المعمورة ذات طابع فلاحي (زراعي ، رعوي) وعليه يجب وضع سياسة تتماشى مع إمكانيات وطبيعة هذا المجال.

أراضي مخصصة للفلاحة وفيما يخص هذه الأراضي فهناك عمليتين بحيث يجب تنمية ماهو موجود وتنظيم ماهو مبرمج وما سوف يقترح.[59]

[59] دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المعمورة، مكتب الدراسات في التعمير والانجازات.

وبالتالي فيما يخص الأراضي الفلاحية الموجودة والمتمثلة في:

- أراضي فلاحية موجودة خارج المحيط العمراني خاصة الشجيرات بالجهة الشرقية للمنطقة.
- المحيط السهبي الموجود الذي يبلغ 79500 هكتار منها 41000 هكتار محمية و1500 هكتار مغروسة (شجيرات علفية) و 37000 هكتار رعوي.

والتي يجب تنميتها وتطويرها بالعمليات التالية:

- إعادة التجديد والغرس خاصة فيما يتعلق بالشجيرات العلفية.
- تطبيق التقنية الحديثة في مجال السقي.
- استصلاح محيط المعامير وكذا قرية عمار والذي يتطلب دراسة لنوعية التربة ودراسة هيدرولوجية لمعرفة الإمكانيات المتوفرة فيما يخص الباطنية.
- تشجيع القطاعات الخاصة بانتهاج سياسة الدعم الفلاحي وتأمين الفلاحين.
- تخصيص جزء من الأراضي الفلاحية المقترحة للإستثمار الفلاحي الخاص وذلك بغرض التحكم الأمثل في هذا النوع من الاستثمار كالمشروع الاستثماري لغرس أشجار اللوز الكاليفورني في اطار الاستثمار الخاص.
- أراضي مخصصة للنشاط الرعوي.

وتتمثل في الأراضي الموجودة بالجهة الشرقية والجنوبية الشرقية للبلدية وللمحافظة على هذه الأراضي توجب القيام بعمليات تهيئة تتمثل أساسا في:

- الاعتماد على الحرث الجيد وفق خطوط التسوية.
- الحفاظ على الدورة الثنائية حبوب- أعلاف " للتقليص من أراضي الراحة".
- تنفيذ برنامج تحسين البيانات العلمية في المناطق الرعوية. [60]

[60] . المرجع السابق

- تنظيم عملية الرعي وتوسيع تربية الأغنام التي تتلائم مع الطابع الرعوي للمنطقة وذلك بتدعيم

تربية المواشي المتمثلة في الأغنام، البقر، الماعز.... إلخ وكذلك الدجاج.

ب- من الناحية الاقتصادية:

كأي تجمع سكاني فإن التطور السكاني يعكسه تطور عمراني لتكون حوصلة هذين العاملين تطور اجتماعي واقتصادي، فالملاحظ أن بلدية المعمورة لم يبرز لديها الطابع الاقتصادي وذلك راجع إلى أنها لا تمتلك أي مناطق عبور ضف إلى ذلك أنها منطقة رعوية فلاحية الشيء الذي حتم محدودية هذا المجال.

جـ - من الناحية السياحية:

فيما يخص تطوير هذا القطاع و الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يلعبه في تنمية بلدية المعمورة فيعتمد أساسا على الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية والثقافية المتوفرة خاصة وأنها على الطريق الوطني رقم 92 الرابط أيضا مع بلدية عين السخونة باعتبارها أيضا منطقة سياحية وفتح الطريق مع ولاية البيض.

د - من الناحية البيئية والايكولوجية:

نظرا للدور الذي تلعبه البيئة وتماشيا مع التوجيهات الحديثة لعمليات التعمير والتي تأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر المهم فإن توجيهاتها في هذا المجال تتمثل فيما يلي:

- تجسيد نموذج يعتمد على دراسة صرف المياه السطحية مياه الأمطار بصفة خاصة وإعادة إستغلالها بالمناطق الفلاحية بطرق حديثة وايكولوجية تساهم في الحفاظ على الطبيعة.

- إنجاز مساحات خضراء ومساحات عمومية داخل التجمعات العمرانية للحفاظ على الجانب الايكولوجي للسكان.

أما فيما يخص البرنامج المقترح للمجلس فيتمثل في:

- توسيع السكنات الفردية الموجودة حتى يكون هناك تحديد وتنظيم توسع النسيج الحالي للبلدية يجب:

- خلق مراكز ثانوية لتحقيق الضغط على مقر البلدية الرئيسي إنشاء تجمعات سكنية بقرية عمار والمعامير .
- ضمان وسائل النقل للتجمعات السكنية المقترحة.
- ضمان الاستمرارية بين مناطق التوسع والنسيج العمراني الموجود.

وبالتالي يجب هيكلة شبكة الطرق وإعادة تنظيمها بالإضافة إلى مختلف الشبكات القاعدية الأخرى بطريقة تساهم في تحقيق التنمية.[61]

ب- <u>تفعيل القاعدة في التنمية المحلية</u>:

لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته،[62] ولهذا لابد من تكثيف سياسة الإتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح للمجالس المنتخبة إمكانيات حقيقية لإستعمال قدراتها و إحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة. إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية ، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق رغباته وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية سيما الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية الأمر الذي يدفع هذه الجماعات إلى البحث عن موارد إضافية وترشيد النفقات بشكل يبعدها عن شبح العجز المالي لذا نعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الإحتياجات

---

[61] . المرجع السابق

[62] . المرجع السابق

الإجتماعية المختلفة لسكان المنطقة وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة.[63]

المبحث الثالث: إنجازات الإصلاح المحلي في الجزائر وتقييمها.

المطلب الأول: الإصلاحات المالية والإقتصادية المحلية.

نظرا للمشاكل المالية التي تعاني منها الجماعات الإقليمية في مجال التنمية المحلية حيث تعاني من عدة عراقيل تعيق وتيرة تطورها وعدة وهو ما استدعى الى التفكير بجدية للخروج من هذه المشاكل، مما أدى إلى القيام بعملية الاصلاح لماليتها المحلية ويظهر ذلك من خلال مايلي:

أولا:إصلاح الجباية:

تمثل الجباية المحلية دور أساسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي مما استوجب اعادة النظر لموارد الجباية المحلية لذلك سوف نتطرق إلى الإجراءات المتخذة للإصلاح الجبائي المحلي:

أ- الإصلاحات التي تمت لتحسين وضعية الجباية المحلية

نظرا للإختلالات التي تعاني منها الجماعات المحلية والمجالس المنتخبة بالخصوص في ميدان الجباية المحلية فقد بادرت الدولة بجملة من الإجراءات لإصلاح النظام الجبائي المحلي وتمثلت أهم الإصلاحات فيما يلي:

- تأسيس الرسم النوعي على البنزين العادي والممتاز والغازوال والموارد الصيدلانية وذلك ضمن قانون المالية 1979، وأيضا رسم التطهير المنصوص عليه في قانون المالية لسنة 1981.
- تأسيس الضريبة الوحيدة على النقل الخاص 50% تعود للجماعات المحلية بموجب قانون المالية لسنة 1984.
- تخصيص كل عائدات الدفع الجزافي للجماعات المحلية بموجب قانون المالية التكميليسنة 1985.[64]
- تأسيس ضريبة على الأملاك الثروة بموجب قانون المالية لسنة 1993.

---

[63] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية: http://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/elect/election-des-membres-des-a-p-c-et-a-p-w-3.html على الساعة 23:30 يوم: 15 ماى 2019

[64] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 ، ص 143.

- تأسيس الرسم على النشاط المهني ضمن قانون المالية سنة 1996.
- تأسيس لرسم الاقامة بموجب قانون المالية 1998.
- تأسيس الرسم على الصفائح المهنية والإعانات ضمن قانون المالية 2000.
- تأسيس لرسم التطهير ضمن قانون المالية لسنة 2002.
- إلغاء ضريبة الدفع الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2006.
- تأسيس الرسم الوحيد الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2009.

ثانيا: العقود البلدية للنجاعة

العقد البلدي للنجاعة عقد يبرم بين البلدية ممثلة برئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة وممثلين آخرين من جهة أخرى وهم ممثل عن الإدارة المركزية، ممثل عن البنك وممثل عن المجلس الوطني للتخطيط.

وتتمثل أهداف هذه العقود في إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها واقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير والمتوسط من أجل التحكم الأحسن المشاكل المتعلقة بالبلدية وتحسين قدراتها في التسيير وذلك من أجل تحقيق التوازن الميزاني للبلدية، حيث تم تقرير اجراءات لعقد النجاعة تتمثل ف الإجراءات الداخلية والخارجية.[65]

- **الداخلية:** تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في التنظيم بتسيير الموارد المادية والبشرية.
- **الخارجية:** تدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك.

إن الإصلاحات التي كرست على عقد النجاعة تتعلق بتجديد الطرق والوسائل المستخدمة في إطار الأهداف المسطرة للسماح للبلدية بتحقيق التوازن الميزاني في الآجال المحددة.

---

[65] **المرجع السابق** ، ص 144.

ثالثا: تجديد الإقتراض المصرفي

أقرت الدولة للجماعات الإقليمية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدرتها المالية، بشرط أن تكون هذه القرض طويلة المدى لتسهيل عملية تسديدها حيث تعد هذه القروض وسيلة فعالة لدفع التنمية الإقتصادية لتسهيل إدماج الجماعات الإقليمية في البرامج الوطنية للتنمية وبتجنيد ادخارها المحلي.

حيث تعتبر القروض العامة مصدر من مصادر الإجراءات المحلية وغالبا ما يخصص هذا المورد لقسم التجهيز والإستثمار.[66]

رابعا: إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية

نظرا لعجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الإنعاش والنهوض بالتنمية على المستوى المحلي الذي جعل المشرع الجزائري يعيد النظر فيه حيث تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من مختلف الجوانب التنظيمية والهيكلية المرسومة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14/116 المؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان الإجتماعي.[67]

أنشأ بموجب المرسوم رقم 86-266[68] ، من قانون الولاية، الذي يبين كيفية عمله وسيره، ومن بين الإصلاحات التي طرأت على هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن بين البلديات والولايات المنصوص عليها في القانون في المادة 211 من قانون البلدية والمادة 176 من قانون الولاية، وسنتطرق إلى تدخلات كل صندوق على حدى :

---

[66] بلعسل حنان، لعماري سعاد، **مالية الجماعات المحلية بين النصوص والممارسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2016، ص21.

[67] مرسوم رئاسي رقم 14/116 مؤرخ في 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 19، سنة2014.

[3] مرسوم رئاسي رقم 86-266 مؤرخ في 02 نوفمبر 1986، المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،عدد 45، 1996.

1- صندوق التضامن

يساهم صندوق التضامن بدفع مخصصات مالية لفائدة الجماعات الإقليمية حيث يختص بتقديم إعانات سنوية إلى قسم الميزانية المحلية وذلك من أجل تقليص الإختلالات المالية ما بين البلديات حيث تمنح للجماعات الإقليمية الأكثر فقرا من حيث الموارد المالية، فتتم عملية توزيع الناتج الجبائي بين البلدية والولاية بالشكل التالي:

7% من الناتج الجبائي في صندوق التضامن البلدي و 25% من الناتج الجبائي لصندوق التضامن الولائي.

2- صندوق الضمان

يعمل صندوق الضمان تحت وصاية إدارة الصندوق المشترك للجماعات المحلية حيث

يقوم بتقديم مساعدات مالية من أجل تغطية العجز أو النقص في حصيلة الضرائب المتوقعة للبلديات والتي لا يمكن تحصيلها وتأمين التقدير الكلي الجبائي للولايات.[69]

في إطار عجز برنامج الجماعات المحلية بالاعتماد على الصندوق المشترك، قام هذا الأخير بمجموعة من التدخلات من أجل التكفل بالإحتجاجات والإنشغالات المستعجلة نلخصها فيما يلي:

- تم توزيع مبلغ مالي إجمالي قيمته 22 مليار دينار جزائري على 1234 بلدية ومبلغ آخر 3 مليار دينار جزائري على 29 ولاية سنة 2008 ، وذلك عن طريق الإعانة المالية الإستثنائية المخصصة لموازنة الميزانيات المحلية لفائدة البلديات العاجزة التي لا تعطي مواردها الأعباء الإجبارية، فقد خصص الصندوق المشترك لسنة 2008 مبلغ إجمالي قيمته 8.202.417.94 دج لموازنة 793 بلدية عاجزة.
- استفادت البلديات من إعانة مالية مخصصة للتجهيز بقيمة إجمالية بلغت 17.4 مليار دينار جزائري وذلك بغية تعزيز الحظائر البلدية بمعدات التطبيق.

[69] **المرجع السابق** ، ص 19،20.

- تم اعتماد مشروع إنجاز 1176 مكتبة وقاعة مطالعة على مستوى 1115 بلدية بتكلفة اجمالية قدرت ب 15 مليار دينار جزائري ممولة من الصندوق المشترك، وذلك في إطار برنامج دعم الجماعات المحلية.[70]
- في مجال النقل المدرسي استفادت البلديات من غلاف مالي قدره 4.5 مليار دينار جزائري لإقتناء 1300 حافلة لهذا الغرض وأيضا تخصص مبلغ مالي قدر ب 30.2 مليار دينار جزائري موجهة لترميم المؤسسات المدرسية الابتدائية لموسم 2007 / 2008 أيضا استفادت البلديات من مبلغ مالي في إطار ميزانية الدولة بقيمة 44.8 مليار دينار جزائري لتطهيرها من ديونها المتراكمة بين سنة 1991 و2007.

الإصلاح الإقتصادي

تعد التنمية المحلية من المهام الأساسية للمجالس المنتخبة حيث نجد أن الدولة أعطت أهمية كبيرة لها نظرا لحجم المبالغ المالية وكذا الإمكانيات التي وضعتها الدولة لتحقيق مشاريعها التنموية وهذا ما أدى بها إلى إصلاح المنظومة الإقتصادية بوضع إستراتيجيات تنموية بما يسمى بالبرامج التنموية والمخططات التنموية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال العرض التالي:

أولا: في مجال البرامج التنموية

وضعت الدولة مبالغ مالية وإمكانيات لتحقيق مشاريع تنموية ، وهذا ما يظهر من خلال وضع استراتيجيات تنموية ضمن ما يسمى بالبرامج التنموية انطلاقا من البرامج الاقتصادية إلى المشروع الخماسي الثاني.

أ- برنامج الإنعاش الإقتصادي

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي يمتد على الفترة من سنة 2001-2004 حيث أنشأ هذا البرنامج بموجب المادة 230 من قانون المالية لسنة 2002 ويتمحور حول الأنشطة

[70] عوادي تقي الدين، **تشخيص نظام الجباية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية قمار**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015، ص 24.

الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وغيرها، كما يسعى إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث نجد أن الحكومة تهدف بهذا المخطط للدفع بعجلة الإقتصاد الوطني عبر التراب الوطني خاصة المناطق المحرومة.[71]

ولقد مس هذا البرنامج مختلف القطاعات لذلك سنعرض محتوى هذه البرامج فيما يلي:

1- **قطاع الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقد خصص لهذا البرنامج 55 مليار دينار.

2- الصيد البحري والموارد المائية: حيث خصص لهذا البرنامج 9.5 مليار دينار جزائري وهذا بهدف البناء والتصحيح والصيانة البحرية.

3- برنامج التنمية المحلية والبشرية خصص له 113 مليار وذلك من أجل التكفل بالإنشغالات المحلية حيث يتضمن هذا البرنامج إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني والأنشطة على كل التراب الوطني، أما في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العليا لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

4- بالنسبة للموارد البشرية خصص لهذا البرنامج تكلفة تقدر بـ 90.3 مليار دينار ، وتم اختيار المشاريع وفقا لإنعكاسها المباشر على حاجيات السكان وكذا لتقسيم القدرات والإمكانيات.

يتوزع هذا البرنامج على النحو التالي:

التكوين المهني 9.5 مليار دينار.

التعليم العالي 18.9 مليار دينار.

---

[71] جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **إشكالية الإستقلال السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية لولاية ورقلة**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص 40.

البحث العلمي 12.38 مليار دينار جزائري.

ب- البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014

جاء هذا البرنامج لإعادة الإعمار الوطني الذي بدأ ببرنامج دعم الإقتصادي سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية بالبرامج الخاصة سنة 2004-2009 التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

يستلزم برنامج الاستثمارات الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دينار لاستكمال المشاريع الكبرى وإنجاز مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار.[72] وقد جاء البرنامج الخماسي 2010-2014 بتخصيص 40% من مواره لتحسين الموارد البشرية من خلال إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.

وتم أيضا إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية ومليوني 02 وحدة سكنية وكذلك توصيل 01 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي والتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء، إضافة إلى إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وتحسين التزويد بالماء الشرب.

ج- المحلات والأسواق الجوارية

في سياق المجهودات التي نصبت في إطار تحديث الجماعات الإقليمية وخاصة البلديات جاء رئيس الجمهورية الأسبق السيد عبد العزيز بوتفليقة بمشروع المحلات والأسواق الجوارية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وبعث التنمية المحلية، حيث انطلق مشروع محلات الرئيس سنة 2005 وذلك من أجل تحويل بعض الممتلكات للبلديات حيث تستفيد كل بلدية من 100 محل تجاري حيث ستضاف لممتلكاتها التي تستفيد منها وذلك بالقيام بكرائها مما يؤدي إلى إنعاش خزينة الجماعات المحلية.

---

[72] بوتانة عبد الحق، العايب عبد الهادي، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2016، ص 61.

- **محلات الرئيس:**

تؤكد الأرقام الرسمية أنه تم توزيع 106,995 محلا قي إطار برنامج تشغيل الشباب أو ما يطلق عليها بمئة محل لكل بلدية وهو ما يتمثل بنسبة قاربت 88 بالمئة من البرنامج المنجز فيما استفاد أكثر من 102,150 شخص من هذه المحلات من بينها ما يعادل 31 بالمئة للعنصر النسوي، مع العلم أن عدد المحلات التي انتهت فيها الأشغال قد بلغت 121,879 محلا استفاد منها عاملوا مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 45,702 لفائدة مشاريع الوكالة الوطنية للقرض المصغر 5,706 استفاد منها حاملي مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وأن 4,043 محل من بين ما تم توزيعه خصص للقضاء على التجارة الفوضوية و 10,285 محل للأنشطة التجارية الأخرى، فيما تم تخصص 1,997 لاحتضان مصالح عمومية جوارية.[73]

ثانيا: المخططات

تكمن أهمية التخطيط المحلي كونه يسمح للأفراد للمساهمة بصفة فعلية في رسم وتنفيذ المخططات الوطنية والإقليمية حيث نجد أن المخططات تعد آلية للتنمية المحلية بما لها من دور في إنجاز وتحقيق البرامج التنموية للاستثمار والتجهيز المحلي وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث يهدف التخطيط إلى رصد الإمكانيات والوسائل والاهداف والغايات المراد الوصول إليها، كما يعود أفراد الإقليم المحلي على التعود بأنفسهم في المشاركة في الشؤون العامة

فعلى المستوى تعرف عملية التنمية سيرها وفقا للمخططات التالية:

أ.المخطط البلدي للتنمية

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية ويعتبر أكبر تجسيد للامركزية على مستوى الجماعات المحلية حيث يعد مخطط يقوم بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الإستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات، كما يعد هذا المخطط دعما

[73] بيع محلات الرئيس في المزاد العلني، جريدة البلاد، 9 جويلية 2017 ، ، منشور على الموقع الإلكتروني: HTTP:.elbilad.net. WWW.m تم الإطلاع علية يوم 2019/02/14 على الساعة 13:00.

للقاعدة الاقتصادية حيث يعمل على تلبية حاجيات المواطنين الضرورية على المستوى المحلي.

ويشمل محتوى هذا المخطط عدة قطاعات و نشاطات تتمثل في:

- التجهيزات الاجتماعية.
- التجهيزات الأساسية القاعدية.
- التجهيزات المنتجة.
- التجهيزات الفلاحية.[74]

نجد أن البلدية هي التي تقوم بإعداد مخططها التنموي والسهر على تنفيذه حيث يسجل المخطط باسم الوالي بينما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي على عملية التنفيذ، ويجب أن يتماشى المخطط البلدي مع المخطط التنموي الوطني، وهذا ما نص عليه قانون البلدية 11-10 .

ب.المخططات القطاعية

هي مخططات تتم على المستوى القطاعي حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي أي هو الذي يسهر أو يعمل على تنفيذه ويقوم أمام المجلس الشعبي الولائي وبعدها يحول في شكل مشروع الى الوزارة المسؤولة

عن التخطيط التي تقوم بدراسة هذا المخطط.

حيث تعد هذه المخططات هامة وتلعب دورا حيويا في عملية التنمية المحلية والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل بصفة تعاقدية.

[74] **المرجع السابق** ، ص 62.

ثالثا: الاستثمار في إطار التعاون بين البلديات

إن تطور ونجاح الاستثمار يتطلب البحث عن آليات وميكانيزمات جديدة حيث كرس المشرع آلية قانونية تسمح للبلديات بالشراكة والتعاون فيما بينها وذلك من أجل خلق فضاء تكامل بين البلديات.

فقد وضع المشرع الجزائري ضمن قانون البلدية أحكام في إطار التعاون بين البلديات حيث خصص له بابا خاصا يسمى بالتعاون المشترك بين البلديات، حيث نجد أنه نص في المادة 215 من قانون البلدية 11-10 على أنه " **يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد ـ التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها وتسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقا للقوانين والتنظيمات، يسمح التعاون المشترك بين البلديات بتعاضد وسائلها وإنشاء مصالح أو مؤسسات عمومية مشتركة. "**
نصت أيضا المادة 217 على أن **" يقوم التعاون المشترك بين البلديات بترقية فضاء للشراكة والتضامن بين بلديتين متجاورتين أو أكثر تابعة لنفس الولاية أو عدة ولايات ".**

المطلب الثاني: الإنجازات السياسية والإدارية.

تتمثل هذه الإنجازات في الإصلاحات التي قامت بها الدولة على المستوى المحلي في مختلف المجالات ومنها الإنجازات السياسية والإدارية على المستوى المحلي ونتطرق في هذا المطلب لأهم الإنجازات السياسية والإدارية.

أ ـ الإنجازات السياسية

من خلال عملية الإصلاح التي تبنتها الدولة للجماعات المحلية، نبين الإنجازات التي أسفر عنها الإصلاح السياسي فيما يلي:

أولا : توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[75]

من بين الإنجازات التي جاء بها القانون 03/12 الخاص بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة تم الرفع من نسبة تمثيلها على المستوى المحلي إلى 30 % حيث يعتبر كإنجاز لها في تعزيز تمثيلها على مستوى الهيئات المنتخبة ، فلقد فرضت نفسها في المجال السياسي بحيث نجد أن نسبة مشاركتها قد ارتفع إلى 4000 إمرأة بالمجالس البلدية و 595 بالمجالس الولائية، فنلاحظ أن الإنتخابات المحلية الأخيرة التي جرت في 23 نوفمبر 2017 عرفت ارتفاع نسبة مشاركة المرأة 4100 إمرأة في المجالس البلدية و 595 بالمجالس الولائية.[76]

ثانيا: زيادة مشاركة الفرد السياسية على المستوى المحلي

شهدت المشاركة السياسية للفرد زيادة نوعية، ففي الانتخابات المحلية الأخيرة لسنة 2017 بلغت نسبة المشاركة 44,96 % بالنسبة للمجالس الولائية و 46,83 % بالنسبة للمجالس البلدية حيث تفوق تللك المسجلة خلال محليات 2012 ، حيث بلغت نسبة المشاركة آنذاك 42,92 % بالنسبة للمجالس الولائية و 44,26 % بالنسبة للمجالس البلدية.[77]

كما بلغ عدد المسجلين 22 مليون و 883 ألف و 772 ، وبالمقابل بلغ عدد المصوتين 10 ملايين و 142 ألف و 639 مصوت، فحسب تصريح وزير الداخلية أن عدد المصوتين بلغ 8 ملايين و 653 ألف و 673 ، أما الأصوات الملغاة بلغت مليون و 488 ألف و 966 صوت، وهذا ما يبين ارتفا ع مشاركة الفرد في الإنتخابات المحلية لسنة 2017 التي فاقت النسب في محليات 2012 ، وتعود أسباب الارتفاع إلى الإصلاح من جهة، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع عدد السكان من جهة أخرى.

---

[75] **المرجع السابق** ، ص 63.

[76] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interien.gov.dz/dynonics/frmitem بتاريخ 2019/06/02

[77] ، مرجع السابق.

ثالثا: تفعيل دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات بشؤونهم العامة من بين الإنجازات التي سعن إليها الدولة في ظل الإصلاحات التي قامت بها، وذلك عن طريق الجمعيات المحلية

ويظهر ذلك في عدد الجمعيات الموجودة على المستوى المحلي التي بلغت 77361 جمعية موزعة على مختلف الإختصاصات والتي تم إحصاؤها في الجدول التالي:

الجمعيات	العدد
الجمعيات المهنية	3013
الجمعيات الدينية	12805
الجمعيات الرياضية	12219
الجمعيات الفنية والثقافية	8305
جمعيات أولياء التلاميذ	14100
جمعيات لجان الأحياء	17059
جمعيات البيئة	917
جمعيات حماية المستهلك	133
جمعيات الشباب والأطفال	2387
الجمعيات السياحة والترقية	654
الجمعيات التضامنية والخيرية	2214

ب- الإنجازات الإدارية

أولا : الزيادة من عدد لجان المجالس المحلية

نجد أنه تم زيادة وتكثيف أعضاء المجلس الشعبي البلدي ورفع من حصة كل مجلس مراعيا للتعداد السكاني في كل بلدية، حيث نجد أن الحد الأدنى لتشكيلة المجلس الشعبي البلدي رفع من 7 إلى 13 عضوا، هذا ما يتيح فرصا أكثر للإلتحاق بالمجالس المنتخبة لسكان البلدية.

كما نجد أيضا أنه تم الرفع من عدد اللجان الدائمة للمجلس الشعبي الولائي والفصل من حيث موضوع إختصاصها وهذا ما يؤدي لرفع مستوى وتحسين أداء الجالس المحلية، فتعتبر الزيادة في عدد اللجان كإنجاز سعت إليه الدولة من خلال الإصلاحات التي قامت بها على المستوى المحلي.[78]

ثانيا: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

يعتبر إصلاح الإدارة المحلية من أهم الإنجازات التي أتى بها الإصلاح المحلي الذي تم عن طريق عصرنة الإدارة بإنتقالها من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك بفضل تقنية رقمنة وثائق الحالة المدنية من خلال إعداد ما يسمى بالسجل الوطني الرقمي للحالة المدنية، وإنشاء السجل الوطني الآلي لرقمنة المركبات الذي مكن المواطن من الحصول على بطاقة الترقيم بصفة آلية دون التنقل إلى ولاية التسجيل وهو ما أعتبر إنجاز أزاح عن السكان المحليين حملا كبرا من البيروقراطية، ليتم فيما بعد رقمنة البطاقة الرمادية التي أدخل عليها عدة تغييرات وتحسينات الأمر الذي أدى بتحسين الخدمة العمومية، كما عملت وزارة الداخلية إلى إعداد ما يسمى بشبكة الأنترنت بينها وبين الجماعات المحلية فيما بينها لاسيما فيما يتعلق باستغلال المعطيات والإحصائيات.[79]

ثالثا :الإنجازات التي تمت في مجال اختصاص المجالس المحلية

إن كل البرامج التنموية لعبت دورا هاما في من خلال تسجيلها نتائج ايجابية سواء تحسين المستوى المعيشي، أو برامج تطوير المنشآت الأساسية و أيضا البرامج الفلاحية وتطوير الخدمات العمومية، وإذا قمنا بترجمة هذه المعطيات رقميا يمكن الإشارة إلى إنفاق مبلغ 40 مليار دولار على مشاريع البنية التحتية في الفترة الممتدة

---

[78] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية والولاية** ، ص 172.

2 سلامة عبد المجيد، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 5، جامعة بسكرة، 2018 ، ص 69.

بين 1999-2001 تتصدرها إنجاز مشاريع الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ، مشاريع السكن...إلخ

لقد عرفت الإصلاحات التي مست مجال اختصاص المجلس الشعبي البلدي والولائي إنجازات في العديد من القطاعات، والتي سنعرض البعض منها على النحو التالي:

أ ـ قطاع التربية والتعليم

خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين هذا القطاع وذلك على الخصوص من خلال ما يقارب 5000 منشأة تبوية منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية و 600.000 مقعد بيداغوجي جامعي.

ب ـ قطاع الصحة

تتمثل الإنجازات التي عرفها هذا القطاع على مستوى الوطن ما يقارب 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.[80]

ج – إدخال شخصية الأمين العام ضمن الأجهزة المسيرة للبلدية

نجد أن قانون البلدية 11-10 نص صراحة على منصب الأمين العام للبلدية، باعتباره أحد هيئاتها دون تمييز بين البلديات فإنه يختص في تنشيط إدارة البلدية، ويكون ذلك تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، لذلك نعتبره إنجاز لأن هذا المنصب لم يرد في القوانين السابقة المنظمة للبلدية. [81]

---

[80] **المرجع السابق** ، 89.

[81] **المرجع السابق** ، 90.

المطلب الثالث: إخفاقات الإصلاح المحلي

على ضوء الدراسة التحليلية التي تناولناها في المطلب الأول تواجه عملية إصلاح الجماعات المحلية وخاصة البلدية منها جملة من التحديات والصعوبات، التي جعلت منها مجرد محاولات فاشلة في بعض المجالات كونها لم تأتي بالتغيير الحقيقي، ورغم تسجيل بعض الإنجازات إلا أنها تبقى ضعيفة بالنسبة لمتطلبات الجماعات المحلية، وهذا ما يبين لنا إخفاق الإصلاح المحلي في الكثير من المجالات والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

1- الإخفاقات السياسية:

بالرغم من الإصلاحات التي كرستها الدولة في إطار إصلاح منظومة الجماعات المحلية ،إلا أن هذه الأخيرة عرفت إخفاقات بسبب تراكم النقائص، وتعدد الفجوات السياسية و المتمثلة فيما يلي:

أ- مشاركة المرأة

نجد أن ربط المشاركة السياسية للمرأة بنظام الحصص لم يحقق إجماع الهيئات التي تسعى إلى تفعيل هذه المشاركة، فتواجد المرأة في المجالس المنتخبة لم يحقق التمثيل الفعلي والنوعي، حيث أن النسب المحددة لم تكن بناءا على معايير مدروسة ولم تبنى إلا على أساس عدد السكان والمقاعد، فهناك مقرات الدوائر التي تختلف عن بلديات لا تتجاوز 20,000 نسمة وهذا ما بين لنا نوع من التمييز بين المناطق.

ب- ضعف مشاركة المجتمع المدني

إن مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤونه المحلية تعتبر ضعيفة، بالرغم من دور اللجان والجمعيات يبقى هناك ضعف في المشاركة في تنفيذ السياسات ومشروعات التنمية سواء في الاستشارة أو بالتبرع المادي أو العملي، بالإضافة إلى غياب اللقاءات مع المسؤولين المحليين كما نجد عدم فعالية هذه الجمعيات وعدم تمثيلها للمجتمع، بل أصبحت في خدمة القوى الخارجية ويرعى البعض في الكثير من الجمعيات المصالح الشخصية على المصالح العامة.

2- الإخفاقات الإدارية

بالرغم من الإصلاحات التي جاءت بها القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية، إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب لتفعيل دور الجماعات المحلية وتحسين آداءها، وهذا يعود لإخفاقها في بعض المجالات.

أولا: الإنسداد في البلديات

رغم التحسينات التي أدخلت على قانون البلدية وتكريس أحقية متصدر القائمة، إلا أنه عرفت الكثير من البلديات حالة من الشلل والانسداد التام، وهي البلديات التي أعلن فيها رئيس متصدر القائمة التي حازت أكبر عدد من الأصوات دون حصولها على الأغلبية المطلقة، وجاء هذا الانسداد بسبب عجز الرئيس المنتخب عن فرض قائمة مرشحيه لتولي رئاسة الهياكل، أو بسبب العجز عن تنصيب المجالس المحلية، سواء بسبب عدم وجود تحالفات أو بسبب وجود . تحالفات موازية، الذي يؤدي إلى عدم وضع البرامج واتخاذ القرارات.[82]

ثانيا: إخفاقات الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية في الجزائر لازالت في مهدها، أي أنها تنمو ببطيء مقارنة بالدول العربية والأجنبية التي كانت السباقة في تبني مدخل الإدارة الإلكترونية، بحث نجد أنه مازال هناك إدارات لم تتطبق فيها نظام الإدارة الإلكترونية، أو عدم إعتمادها في جميع ولايات الوطن، وأيضا من بين الإخفاقات الخطيرة التي تهدد أمن المعلومات، وكذا عدم كفاءة بعض الموظفين في هذا المجال الذي يعود إلى نقص الدورات التدريبية للأفراد وتأهيلهم للتعامل الفعال مع معطيات العصر التقني.[83]

---

1 فنتيش جمال، مئات البلديات مرشحة للانسداد، جريدة الخبر، 30 ديسمبر 2017 ، ، منشور الإلكتروني: على الموقع
http:www.djazairess.com. تم الإطلاع عليه يوم 2019/02/22 على الساعة 17:00.

[83] سلامة عبد المجيد، **المرجع السابق** ،ص 111.

ثالثا: الأمين العام منصب مجرد من الصلاحيات

من إخفاقات الإصلاح المحلي الذي جاء به في مجال إختصاص الأمين العام، أن هذا الأخير يقوم بمهامه تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وكذا في كيفية تعيين الأمين العام التي تكون عن طريق رئيس المجلس الشعبي البلدي، فهذا لا يعزز من صلاحيته ولا يضمن الإستقرار لهذا المنصب، وبالتالي فهو يعتبر مسير فقط أي عدم وضوح وثبات منصبه.

3- الإخفاقات المالية

عرفت المالية المحلية إصلاحا في مواردها الجبائية و الغير جبائية رغبة في جعلها أقدر على مواجهة متطلباتها المحلية، لكن الواقع يبين لنا إخفاقات في الجباية المحلية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- **أولا :إخفاقات الصندوق المشترك**

رغم الإنجازات التي قام بها الصندوق المشترك في إطار برامج دعم الجماعات المحلية، إلا أنه يعاني من بعض الإخفاقات، كإفتقار الصندوق للجان تابعة له تختص بمهمة مراقبة عملية صرف الإعانات والتخصيصات الممنوحة، والحرص على أخذ الوجهة التي صرفت هذه الإعانات لأجلها، وهذا الدور كان يفترض أن تقوم بها لجنة متابعة مساعدة لعمل الصندوق لكن لم تنشأ إلى يومنا هذا رغم أن القانون نص عليه.[84]

- **ثانيا :عدم فعالية الجباية المحلية**

إن الاصلاحات الجبائية حققت إنجازات معتبرة تتمثل في تبسيط النظام الجبائي، وزيادة الموارد المالية للجماعات المحلية نوعا ما، لكن في المقابل كانت هناك إخفاقات بالنسبة للإصلاحات الجبائية والتي تتمثل في:

- عدم تماشي الجباية المحلية مع التطورات المالية في الدولة.

[84] بلعسل حنان، لعماري سعاد، **المرجع السابق** ، ص 60.

- عدم الوصول إلى إيجاد عدالة في توزيع العائدات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية.

- إجراءات الإعفاءات والتخفيضات أدت إلى حرمان الجماعات المحلية من عائدات كان بإمكانها أن تأتي لفائدتها.

- حل الكثير من المؤسسات المحلية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مما قلص من الإيرادات الجبائية وأدى إلى تسريح العمال بدوره التقليص من الدفع الجزافي.

- احتفاظ الدولة لنواتج مختلف الضرائب والرسوم بنسبة كبيرة مقارنة مع الجماعات المحلية التي تستفيد بجزء من الكل، وهذا يشكل عاجزا ماليا لمختلف البلديات والولايات.

- عدم كفاية الموارد الجبائية أدى بمعظم البلديات أدى بمعظم البلديات إلى إلى الإعتماد على ما

تقدمه الدولة والصندوق المشترك من إعانات، هذا ما يعني فقدان الجماعات المحلية لسلطتي التخطيط والتقرير، وإخضاعها للرقابة المركزية للنشاط التنموي.[85]

ثانيا :عدم نجاعة المخططات المحلية

أ. المخطط البلدي للتنمية

من الإخفاقات التي تشاهدها هذه المخططات، نجد غياب التأطير التقني، وغياب المناقشة عند اختيار المشاريع، كما تعتبر من الإخفاقات إجراءات تمويل المخططات التنموية التي تتميز بثقلها حيث يستلزم تدخل عدة مستويات البلدية، الدائرة، الولاية، وزارة الداخلية ، وزارة المالية، كما أن معظم مخططات البلدية للتنمية تتمثل في مخططات للصيانة، كصيانة الطرقات وشبكات صرف المياه، فرغم كل الإصلاحات المبذولة تبقى العديد من البلديات تعيش نقصا فادحا في مجال المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الغاز...إلخ.[86]

---

[85] **المرجع السابق** ،ص 69.

[86] **المرجع السابق** ، ص 126.

ب . **المخططات القطاعية غير ممركزة**

إن الواقع يبين لنا أن الإستثمارات المسجلة في إطار المخططات القطاعية توجه غالبا للمدن على حساب المناطق المعزولة التي هي بحاجة ماسة لهذه العمليات، حيث يظهر لنا مدى محدودية دور المخططات القطاعية في التنمية المحلية والفوارق بين الأهداف المسطرة في الإطار النظري والنتائج المحققة في الواقع، سنذكر مثلا: قطاع الصناعة الذي نلاحظ فيه عدم استغلال الثروات المتوفرة، أما بالنسبة لقطاع التعليم فنجد عدم استجابة المشاريع للمتطلبات الحقيقية سواء المدارس، مراكز التكوين المهني، قطاع الصحة، أما قطاع السكن فنلاحظ انشاء مراكز سكنية هامة تفتقر لأدنى المرافق، أيضا انشاء مراكز سكانية على أراضي زراعية.[87]

[87] خنفري خيضر، **المرجع السابق** ، ص 127.

الخاتمة:

مما سبق نستنتج من خلال هذه الدراسة أن التنمية المحلية تنطلق من بناء الإنسان عن طريق المشاركة والمشاورة ومراجعة الذات للسلوكيات التي أدت إلى جعل المواطن سلبي في البناء والتنمية وأن تهميش المواطن والقدرات المحلية معناه عدم خلق آليات لمشاركته المجتمعية وعدم الإهتمام بآرائه.

وتمثل المجالس المحلية الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي فهي اللبنة الأولى لبناء الهرم السياسي لذا فهي تلعب دورا أساسيا في تسيير وإدارة الجماعات الإقليمية المحلية وباعتبارها هي الهيئة المنتخبة على مستوى الجماعات الإقليمية المحلية، وبما أن المحور الأساسي للتنمية هو الفرد من خلال إتاحة الفرصة له في القدرة على الاختيار من أجل تجاوز العوائق لتحقيق حياة أفضل من خلال تحسين الإطار المعيشي للفرد، وهذا كله يكون من خلال إشراكه في عملية التنمية بالنسبة للمستوى المحلي فيكون عن طريق المجالس المنتخبة.

ففي الجزائر يستند نظام الإدارة المحلية على خليتين أساسيتين هما "البلدية والولاية" وتجسد المجالس المحلية لهاتين الخليتين الجانب الديمقراطي كونها تحمل صفة المنتخب فهي معنية بالتعبير عن حاجيات المواطن المحلي من أجل إحداث التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار على المستوى المحلي لذا منحا قانوني البلدية والولاية صلاحيات موسعة لكل من المجلس الشعبي البلدي و الولائي في مجال تحقيق التنمية المحلية فهذه الصلاحيات تشمل كافة المجالات منها: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.

وتعتبر البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر ومن أجل ربط الجانب النظري العلمي بالواقع والتحقق من دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية قمنا بإدراج الجانب التطبيقي في هذه الدراسة من خلال دراسة الحالة والمتعلقة ببلدية المعمورة بالأخص المجلس الشعبي البلدي فوجدنا أن المجالس المحلية نظريا تمثل وجه من أوجه الديمقراطية، ولها إختصاصات واسعة في مختلف

المجالات لكن من خلال دراستنا الميدانية أي على مستوى التطبيق، فهي تواجه العديد من العراقيل التي تجعله عاجزة على أن تكون طرفا فاعلا في عملية التنمية المحلية وقادرة على المساهمة في تحسين ما الإطار المعيشي للمواطن المحلي بالبلدية.

كما يمكن القول، أن التنمية في جوهرها هي عملية تحقيق للذات ولن تكون كذلك، إلا إذا كان الفرد المحلي هو أداتها وغايتها النهاية في نفس الوقت، فقد كان الهدف الأساسي من لدراستنا لهذا الموضوع، يتمثل في محاولة معرفة المدى أو الحد الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، لينبوا عن سكان هذه البلديات في هذه المشاركة، وليوصلوا صوتهم ووجهات نظرهم للسلطات الحكومية القائمة في بلدهم.

ومن خلال كل ما تم الوصول إليه عبر هذا البحث، في جانبيه النظري والميداني يمكننا القول، بأننا وجدنا أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية ، في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مازالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين ومازالت تعاني من مشكلات عديدة، تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشا ركة وهذا بسبب مجموعة من الأسباب التي يمكن إرجاع أهمها إلى: شدة وصرامة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 ، و إلى تخلف الأسلوب الإداري المتبع، الذي يتميز بالمركزية في تخطيط وإدارة شؤون التنمية المحلية بمختلف البلديات، بكل ما يحمله من عيوب ومساوئ و إلى التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص)، الذي أصبح يشكل أداة ضغط على هذه المجالس ووصاية إضافية عليها، مستغلا في ذلك نقص مواردها المحلية وحاجتها المالية الماسة بالإضافة إلى كثرة الخلافات والصراعات الداخلية، التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية، والتي تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية المحلية، حيث ترجع صرامة الوصاية الإدارية التي تفرضها واعتمادها على الأسلوب المركزي وإشرافها على التمويل المالي للمشروعات، إلى حرصها على

سلامة الموارد المحلية وضمان حسن تسييرها، بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين وهكذا يمكن الإشارة إلى أن هذه المعوقات وغيرها، تحد كثيرا من فاعلية مشاركة المجالس الشعبية البلدية ، في إحداث التنمية المحلية الحقيقية التي يتطلع لها المواطنون، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.

كما يجب أن تعمل السلطات المعنية أن تعمل على إزالة المعوقات التي تعترض عملية مشاركة الأفراد ، لأن عملية المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ما هي في الحقيقة، إلا انعكاسا لطبيعة نظام الحكم السائد في البلاد، فإذا كانت هذه المشاركة تتم بالشكل الجيد المطلوب تحقيقه، فهذا معناه أن البلاد تسودها الديمقراطية الفعلية ،بصورتها الإيجابية وأن مجتمعها وممثليه في المجالس المنتخبة، على مستوى عالي من الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي...

أما إذا كانت هذه المشاركة تتم بشكل سيء أو سلبي، فهذا معناه إما أن نظام الحكم ديمقراطي ولكن المجتمع وممثليه ليسوا في المستوى، و إما أن الحكم دكتاتوري استبدادي ولا تهم هنا درجة وعي المجتمع وممثليه ففي كلتا الحالتين، لن يتمكن المجتمع من تحقيق طموحه في مشاركة الدولة في إدارة وتسيير شؤونه، لاسيما أمور التنمية المحلية، ولكن رغم هذا فإن وعي المجتمع يبقى مطلوبا.

وأخيرا ، وعبر كل ما تم التوصل إليه من خلال هذا البحث، يمكن تقديم جملة التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة النظر في الأسلوب الإداري المركزي، الذي تدار به مختلف شؤون

التنمية المحلية بالبلدية وذلك لكثرة عيوبه وتنافيه مع مبدأ المشاركة الاجتماعية، حيث يجب العمل على اعتماد الأسلوب اللامركزي، الذي يتناسب أكثر مع فكرة المشاركة ويسمح بلامركزية

- ضرورة إعادة النظر في القانون البلدي لسنة (1990)، وإجراء التعديلات اللازمة التي تزيد من فرصة تمكين المجالس الشعبية البلدية، من المشاركة الحقيقية الفاعلة في إحداث التنمية المحلية، التي تعكس فعلا الإرادة الحقيقية لسكان البلدية وذلك من خلال التخفيف من شدة الوصاية الإدارية للولاية، على المجالس الشعبية البلدية والتقليل من صرامتها وتحويلها إلى رقابة مشروعة ومطلوبة، تضمن فقط عدم خروج هذه المجالس عن الحدود والأطر العامة لسياسة التنمية الوطنية.

كما يجب عليها أن تكون بالمرصاد لأي تجاوز أو إنحراف يحدث من طرف أعضاء هذه المجالس، ويجب أن يكون ذلك بشكل خاص على ضرورة تنبيه الأحزاب إلى التدقيق أكثر، عند تقديم المرشحين للمجالس الشعبية البلدية وإلى الاعتماد قدر الإمكان على المقاييس الموضوعية والأخلاقية، أثناء ترتيب قوائم المرشحين، للتقليل من الخلافات، التي يمكن أن تنشأ بسبب اختلاف المستوى الثقافي أو التعارض الأخلاقي وما إلى ذلك... لأن المطالبة بالمشاركة ورفع الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية، يتطلب أن تكون هذه المجالس في مستوى التحدي، حيث تقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولى، على عاتق الأحزاب السياسية، كما يتوجب على السلطات المعنية، أن تعمل على تنظيم دورات تدريبية، على فترات غير متباعدة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية، لإطلاعهم على كيفية المشاركة وتدريبهم أكثر على أساليب المثلى للإدارة المحلية لاسيما المتقدم منها.

وآخر ما نختم به بحثنا هذا، هو الإشارة إلى أن العلاقة الوثيقة بين المجالس المحلية المنتخبة و عملية التنمية المحلية وبين نظام الحكم السائد في الدولة، حيث يمكن القول أن التنمية المحلية و المجالس المنتخبة عبارة عن وجهان لعملة واحدة، لا يمكن تصور أو تجسيد إحداهما دون وجود الأخرى.

الكتب بالعربية:

1. رشيد أحمد ، الإدارة المحلية والتنمية المفاهيم العلمية،ط2 ، القاهرة: دار المعارف،1981.
2. الحسيني السيد ، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة :دار المعارف ،1982.
3. عبد المجيد عبد المطلب ، التمويل المحلي والتنمية المحلية، ط2، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
4. بوضياف عمار ، الوجيز في القانون الإداري ، ط 3، الجزائر :الجسور للنشر و التوزيع، 2013
5. جعفر محمد أنس قاسم ، ديمقراطية الإدارة المحلية و الإشتراكية ، الجزائر: ديوان
6. المطبوعات الجامعية.

الرسائل الجامعية:

1. ساكري الصالح ،المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية، دراسة ميدانية لولاية باتنة ،مذكرة ماجيستير،قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية،الجزائر،2008.
2. عبدالقادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012/2011.
3. موفق عبد القادر ، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، عدد 02 ديسمبر 2012.
4. سرير عبد الله ،الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق ، مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،الجزائر،1988.
5. عثمان عزيزي عثمان ،دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية ،مذكرة ماجيستير،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمومية، جامعة خنشلة، الجزائر،2008.
6. محمد الطاهر غزير ، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر،

7. مذكرة ماجيستير، الجزائر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2070/2009.
8. بلخير محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجيستير، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005/2004.
9. خيضر خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
10. بلعسل حنان، لعماري سعاد، مالية الجماعات المحلية بين النصوص والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2016.
11. تقي الدين عوادي ، تشخيص نظام الجباية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية قمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015.
12. هشام جوهري ، بن بوبكر رضوان، إشكالية الإستقلال السياسي والتنمية المحلية بالجزائر، دراسة لمديرية الموارد المائية لولاية ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013
13. عبد الحق بوتانة ، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2016

المجلات:

1. بن شعيب نصر الدين مصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

2. سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد 5، جامعة بسكرة، 2018.

القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المادة الأولى من قانون 12-07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21فبراير 2012 الجريدة الرسمية عدد، 12 الموافق لـ 29فبراير2012.

3. القانون العضوي رقم 1/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012،المتعلق بنظام الانتخابات ،الجريدة الرسمية العدد 1 المادة 79.

4. مرسوم رئاسي رقم 14/116 مؤرخ في 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 19، سنة2014.

5. مرسوم رئاسي رقم 86-266 مؤرخ في 02 نوفمبر 1986، المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،عدد 45، 1996.

6. المادة 99 من الأمر 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات.

7. قانون رقم 12/ 07 مؤرخ في ربيع الاول عام 1433الموافق ل 21 فبراير سنة 2012.المتعلق بالولاية

المقابلات:

1. مقابلة مع السيد بلحميدي محمد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعمورة يوم 25/ 2019 على الساعة العاشرة صباحاً.

مقابلة مع السيد رملي عبد المومن الأمين العام بالبلدية بتاريخ 2019/04/17 على الساعة العاشرة صباحا.

المواقع الإلكترونية:

1. بيع محلات الرئيس في المزاد العلني، جريدة البلاد، 9 جويلية 2017 ، ، منشور على الموقع الإلكتروني:

WWW.m HTTP:.elbilad.net. تم الإطلاع علية يوم 2019/02/14 على الساعة 13:00

2. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

www.interien.gov.dz/dynonics/frmitem بتاريخ 2019/06/02

3. فنتيش جمال، مئات البلديات مرشحة للانسداد، جريدة الخبر، 30 ديسمبر 2017 ، منشور على الموقع الإلكتروني:
http:www.djazairess.com. تم الإطلاع عليه يوم 2019/02/22 على الساعة 17:00.

مراجع أخرى:

1. الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 لولاية سعيدة.
2. الكتاب الإحصائي السنوي لولاية سعيدة.
3. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المعمورة.
4. المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية مهام وصلاحيات، واقع وآفاق.
5. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ولاية سعيدة.
6. مذكور زينب ، حلقة دراسية حول الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، فرع ميزانية 2006/2005.

الفهرس

الصفحة

تشكرات
إهداء
قائمة المختصرات
مقدمة..... 1
.....
I- الفصل الأول: الإطار العام للتنمية المحلية والمجالس المنتخبة..... 09
1-I المبحث الأول النظري للتنمية المحلية..... 09
I-1-أ المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية..... 09
I-1-ب المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية..... 13
I-1-ج المطلب الثالث: القواعد الأساسية للتنمية المحلية..... 15
2-I المبحث الثاني: **المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية..... 19**
I-2-أ المطلب الأول: البلدية وهيئاتها..... 19
I-2-ب المطلب الثاني: الولاية وهيئاتها..... 25
I-2-ج المطلب الثالث: آليات المجالس المنتخبة في تجسيد التنمية المحلية..... 32
II- الفصل الثاني: دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المعمورة 42
1-II المبحث الأول: دراسة جيوستراتيجية لبلدية المعمورة..... 42
II-1-أ المطلب الأول: تعريف ببلدية المعمورة (ولاية سعيدة)..... 42
II-1-ب المطلب الثاني: طبيعة التضاريس والسكان في البلدية..... 43
II-1-ج المطلب الثالث: الإمكانيات التنموية لبلدية المعمورة..... 45
2-II المبحث الثاني: **تجربة بلدية المعمورة في مجال التنمية المحلية..... 50**
II-2-أ المطلب الأول: الإنجازات التنموية والمتوقعة للمجلس الشعبي البلدي الممتدة من 2017-2021. 50
II-2-ب المطلب الثاني: أشغال المجلس الشعبي لبلدية المعمورة ولجانه..... 54
II-2-ج المطلب الثالث: آفاق التنمية ببلدية المعمورة وأهم التطلعات المستقبلية..... 58
III-3- المبحث الثالث: **إنجازات الإصلاح المحلي في الجزائر وتقييمها..... 62**
III-3-أ المطلب الأول: الإصلاحات المالية والإقتصادية المحلية..... 62
III-3-ب المطلب الثاني: الإنجازات السياسية والإدارية..... 70
III-3-ج المطلب الثاني: إخفاقات الإصلاح المحلي..... 74
خاتمة..... 79
قائمة المصادر و المراجع..... 83

لملخص:

الإنسان طاقة يمسكها أو يستعملها حسب أقوى حاجاته وسلوك قادته معه، والمجالس المنتخبة تمتلك طاقة الناخبين وتوظف تلك الطاقة على مدى قدرة الممثلين المحلين في التعبير عن رغبات المواطنين، ومدى إخلاص المنتخبين لناخبيهم وهذه العلاقة الجدلية بين الناخب من جهة والمنتخب وما يقدمه من خدمات وتنمية محلية من جهة ثانية هي التي تحقق الكفاية الذاتية من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات للرشادة في التسيير

وبالمقابل من ذلك فإن أي تهميش للمواطن معناه تهميش للقدرات المحلية مما يجعل الجماعات المحلية في دائرة مفرغة لا تستفيد من الطاقات المتوفرة من جهة ولا تحقق الكفاية الذاتية التي تشكل العمود الفقري للتنمية والتطور المحلي والبحث الذي أمامنا حاول أن يفسر القوة الكامنة بين الوسائل المادية والبشرية على المستوى المحلي وصولا إلى تحقيق تنمية محلية رشيدة بالإعتماد على النفس وتحقيق الكفاية الذاتية.

human are power or used by the most powerful needs and behavior led him the elected councils have the power of voters and employ that energy capacity doubled over the shops in the expression of the wishes of citizens, and elected to the sincerity of their constituents and the contentious relationship between the voter on the one hand.

And the team and its services and local development on the other hand is achieved self-sufficiency through the creation for mechanisms for community participation and mechanisms for Rationalist in management.

On the other hand that any marginalization of the citizen means the marginalization of local capacity, making local communities in a vicious circle not take advantage of the capabilities available on the one hand it would not achieve self-sufficiency, which form the backbone of development and development of local research that is we have tried to explain the underlying strength of the material means and human the local level so as to local rational development, through self-reliance and to achieve self-sufficiency